المملكة الاردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

التقرير السنوي السابع

2011

تموز ٢٠١٢

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد

الرؤيــا

"موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة
وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة"

الرسالـــة

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

القيم المؤسسية

تستند الدائرة في رسم رؤياها المستقبلية ورسالتها الاستراتيجية وربطهما بمدى مساهمة الدائرة في تحقيق الأهداف الوطنية إلى مجموعة من القيم الجوهرية وهي كما يلي:

التعلـم

الشفافية

التعاون

الحيادية

تحمل المسؤولية

المحتــويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
الإفتتاحية	٥
الدور التنموي للموازنة العامة	٦
استراتيجية دائرة الموازنة العامة	٧
خدمات دائرة الموازنة العامة وهيكلها التنظيمي	٩
خلاصة الاداء الاقتصادي والمالي لعام ٢٠١١	١٢
ابرز المرتكزات التي استندت اليها موازنة ٢٠١١	١٨
آلية اعداد الموازنة العامة والجدول الزمني لمراحل الاعداد	٢٢
إنجازات دائرة الموازنة العامة خلال ٢٠١١	٣٣
التطلعات المستقبلية	٤٠
المفاهيم المستخدمة	٤٢
الملحق الاحصائي	٤٣

الافتتاحية

يسعدني أن أقدم التقرير السنوي السابع لدائرة الموازنة العامة الذي يحوي بطياته أبرز نتائج أعمالها خلال عام ٢٠١١ والذي شهد العديد من الإنجازات والمستجدات في مجال إدارة الموازنة العامة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية المعاصرة في هذا المضمار. كما يبين هذا التقرير الخطط والتطلعات المستقبلية للدائرة وصولاً إلى الهدف الرئيسي المنشود والمتمثل في تحقيق التوزيع الأمثل والاستغلال الأفضل للموارد المالية المتاحة .

ويأتي السير قدماً في تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB) في صدارة الإنجازات والتطورات التي شهدتها دائرة الموازنة خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث استمرت الدائرة هذا العام بتنفيذ المراحل المتقدمة لهذا المفهوم ليصبح الأردن الدولة الرائدة في هذا المجال على مستوى المنطقة. وبهذا الخصوص، تابعت الدائرة في عام ٢٠١١ تطوير قانون الموازنة العامة ليشتمل على بيانات مفصلة عن برامج الوزارات وجداول إحصائية عن النوع الاجتماعي، الى جانب تحقيق انجازات ملموسة هذا العام في تبني نهج الموازنة الصديقة للطفل وللمرة الاولى من خلال تطوير نماذج الموازنة ومراجعة وتعديل الخطط الاستراتيجية والبرامج والمشاريع ومؤشرات الأداء لأربع وزارات ريادية. كما قامت الدائرة بإصدار كل من وثيقة **"ملخص الموازنة"** للسنة المالية ٢٠١١ ووثيقة **"دليل المواطن"** للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١ وذلك للمرة الاولى مما يساهم في تحسين تقييم إدارة الموازنة العامة في المملكة من قبل الهيئات الدولية المختصة خصوصاً فيما يتعلق بالشفافية واعداد التقارير وتعزيز مبدأ المشاركة في هذا المجال .

وإزاء ما سبق، فإن ما تم تحقيقه في مجال تطوير إدارة الموازنة العامة في المملكة يعد نقلة نوعية في إعداد الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها وهذا يستدعي العمل دائماً على بناء القدرات المؤسسية في الدائرة وكذلك لدى كافة الوزارات والدوائر الحكومية.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بعميق شكري وتقديري لجميع الزميلات والزملاء العاملين في دائرة الموازنة العامة على مثابرتهم وتفانيهم في عملهم وعلى جهودهم المستمرة والمتميزة المبذولة التي لولاها لما كنا قادرين على تحقيق هذه الإنجازات، وأدعو المولى عز وجل أن يعيننا جميعاً على مواصلة المسيرة في تحمل المسؤولية للمضي قدماً في خدمة أردننا الحبيب تحت راية مليكنا المفدى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله وأدامه ذخراً وسنداً لوطننا الغالي.

والله ولي التوفيق،

د. إسماعيل زغلول

مدير عام دائرة الموازنة العامة

الدور التنموي للموازنة العامة في الاردن

تشكل الموازنة العامة خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الاهداف الوطنية المنشودة وضمن اطار مالي متوسط المدى. وازاء هذا المفهوم، تعمل دائرة الموازنة العامة دوماً على رصد المخصصات المالية لتنفيذ السياسة العامة للدولة. فمنذ تأسيسها مطلع الستينات من القرن الماضي، قامت دائرة الموازنة العامة بدعم تنفيذ العديد من البرامج والخطط التنموية و رصد المخصصات اللازمة للمشاريع الرأسمالية الحكومية الجديدة ومتابعتها في مختلف القطاعات والمحافظات، مما انعكس ايجابا على تحسين البيئة الاستثمارية وتوسيع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال تقوية جانب العرض وتحفيز الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد الوطني، وبالتالي ساهم بصورة ملموسة في التحول مؤخراً الى دولة تصنّف ضمن الشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل (Upper Middle Income Country) حسب تصنيفات البنك الدولي بعد ان كانت المملكة تصنف ضمن الدول متدنية الدخل سابقا. كما اسهم الانفاق العام على مدى العقود الماضية في الارتقاء بالعديد من المؤشرات الصحية والتعليمية والتنموية في المملكة، وقد تحققت هذه الانجازات بالتضافر مع استثمارات القطاع الخاص وبدعم من تدفقات المنح والمساعدات الخارجية والتي ساهمت مجتمعة في تنفيذ مشاريع صناعية وخدمية شملت مختلف الانشطة في المملكة.

وتجدر الإشارة في هذا المجال ان النفقات الرأسمالية الحكومية (او برامج الاستثمار العام) تمثل عامل رفع ايجابي وقوي للنمو الاقتصادي من خلال توجيه الاقتصاد الوطني وتنفيذ توجهات السياسة المالية وتحسين خدمات البنية التحتية وغيرها من الخدمات الداعمة لممارسة أنشطة الأعمال من قبل القطاع الخاص، بشقيه المحلي والاجنبي .

استراتيجية دائرة الموازنة العامة

تضمنت الخطة الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة الأولويات والمحاور للمرحلة المقبلة والرامية إلى تجسيد رؤية الدائرة المتمثلة في **"موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة"**، وتحقيق رسالتها التي تمثلت في **"تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة".**

وتسعى دائرة الموازنة العامة في خطتها الإستراتيجية إلى المشاركة الفاعلة في تحقيق الأهداف الوطنية التالية :

١- المساهمة في تطوير الإقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
٢- المساهمة في إعادة هيكلة القطاع العام ليكون أكثر إنتاجية وفعالية .
٣- المساهمة في تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة.

وللمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المذكورة، فقد تضمنت الخطة عدداً من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها تمثلت في ما يلـــي :

١- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
٢- مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة.
٣- تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة.

كذلك تضمنت الإستراتيجية عدداً من الأهداف الفرعية من أهمها :

١- ضبط الإنفاق العام وتوجيهه بما يتفق والأولويات الوطنية.
٢- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي .
3- الحفاظ على مستوى آمن لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
4- الالتزام بسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
5- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
6- ترسيخ وتطوير نهج إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ضمن الإطار متوسط المدى.
٧- التوسع في تطبيق مكونات خارطة الحسابات للموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية.
٨- المساهمة في بناء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).
٩- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام في المملكة.

١٠- قياس مستوى الإنجاز في المشاريع الرأسمالية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وعلى مستوى محافظات المملكة تعزيزاً لنهج اللامركزية.

١١- رفع كفاءة الموارد البشرية.

١٢- تحسين بيئة العمل الداخلية.

١٣-نقل المعرفة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من أجل تطبيق المفاهيم الحديثة للموازنة.

ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة تقوم الدائرة بتنفيذ برنامجين رئيسيين هما **برنامج الإدارة والخدمات المسانده وبرنامج تطوير منهجية الموازنة** كما هو مفصل لاحقاً .

هذا وتستند الدائرة في رسم رؤيتها المستقبلية ورسالتها الإستراتيجية وربطها بمساهمة الدائرة في تحقيق الأهداف الوطنية إلى مجموعة من القيم الجوهـرية وهــي : **التعلم والشفافية والتعاون والحيادية وتحمل المسؤولية.**

خدمات دائرة الموازنة العامة وهيكلها التنظيمي

إنطلاقاً من الحرص على تحقيق رسالة وأهداف دائرة الموازنة العامة، تقوم الدائرة بتنفيذ الخدمات والمهام والواجبات المنوطة بها لتغطي كافة نشاطاتها على نحو يقلل من التداخل في المهام والإزدواجية في الواجبات بين المديريات والوحدات المختلفة، وتتوزع الخدمات التي تقوم بها الدائرة على برنامجين رئيسيين وهما:

١- برنامج الادارة والخدمات المساندة:

يهدف هذا البرنامج الى تقديم كافة الخدمات الادارية والمالية المساندة لجميع المديريات ويرتبط بهدف إستراتيجي هو تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة، كما يتضمن البرنامج كل من المشاريع والانشطة التالية:

- الخدمات والادارة المساندة
- مشروع الادارة
- رفع وتطوير القدرات المؤسسية
- إعادة تاهيل مبنى الدائرة
- توسعة مبنى الدائرة

وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر في عام ٢٠١١ بنحو (٦٨) موظفاً، منهم (٥٢) ذكور و (١٦) إناث موزعين على المديريات والوحدات التالية :

- مديرية الشؤون المالية والادارية.
- وحدة الرقابة الداخلية.
- وحدة التطوير والتدريب.
- مديرية الحاسوب والمعرفة.

اما عن الخدمات التي يقدمها البرنامج فهي على النحو التالي :

- توفير البنية التحتية الملائمة للموظفين.
- تنظيم كافة الشؤون الادارية والمالية للدائرة والبيانات المتعلقة بها.
- إعداد الخطة التدريبية لموظفي الدائرة.
- تطوير وتحديث انظمة وبرمجيات الحاسوب.
- عقد ورش عمل.

- طباعة كافة الوثائق المتعلقه بالدائرة.

٢- <u>برنامج تطوير منهجية الموازنة:</u>

يهدف هذا البرنامج الى تعميق تطبيق المنهجيات والمفاهيم العالمية المعاصرة في ادارة الموازنة مثل الاطار المالي متوسط المدى والموازنة الموجهة بالنتائج وتطبيق خارطة الحسابات وقياس مستوى الانجاز، ويرتبط بهذا البرنامج هدفين استراتيجيين هما:

- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في ادارة الموازنة.

كما يتضمن هذا البرنامج الرئيسي كل من المشاريع والانشطة التالية:

- إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية ونظام جدول تشكيلات الوظائف
- مشروع الموازنة الموجهة بالنتائج
- مشروع تحسين كفاءة اعداد جدول التشكيلات
- مشروع انشاء وتحديث قاعدة بيانات شاملة للإنفاق الرأسمالي.

هذا وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر في عام ٢٠١١ بنحو (٥٠) موظفاً، منهم (٤٢) ذكور و(٨) إناث موزعين على المديريات التالية:

- مديريات موازنات القطاعات.
- مديرية الدراسات والمعلومات.
- مديرية متابعة موازنة المحافظات.

اما الخدمات التي يقدمها هذا البرنامج، فهي على النحو التالي :

- إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.
- إعداد نظام وجداول تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- إصدارالتقارير الدورية حول مستوى الانجاز في المشاريع الرأسمالية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وعلى مستوى المحافظات.

وتجدر الاشارة الى انه قد تم رصد المخصصات اللازمة في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١١ لتنفيذ البرنامجين السابقين، حيث تم رصد مبلغ (١١٥٠,٥) الف دينار لبرنامج الإدارة والخدمات المساندة ومبلغ (١٠٠٤,٥) الف دينار لبرنامج تطوير منهجية الموازنة .

هذا ويظهر المخطط التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة مغطياً مختلف المديريات والوحدات العاملة في عام ٢٠١١:

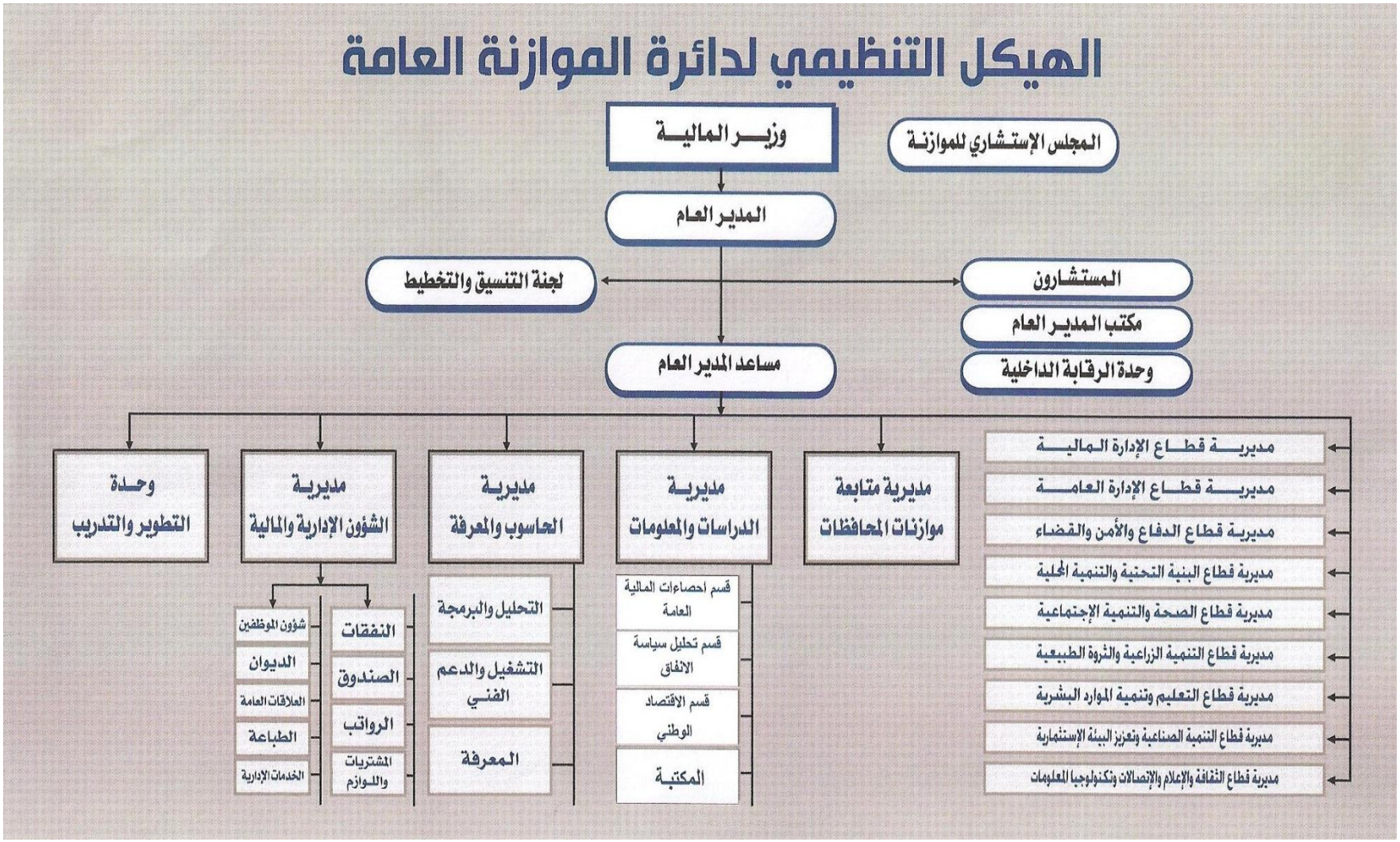
الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة
وزير المالية
المجلس الإستشاري للموازنة
المدير العام
لجنة التنسيق والتخطيط
المستشارون
مكتب المدير العام
وحدة الرقابة الداخلية
مساعد المدير العام
وحدة التطوير والتدريب
مديرية الشؤون الإدارية والمالية
مديرية الحاسوب والمعرفة
مديرية الدراسات والمعلومات
مديرية متابعة موازنات المحافظات
مديرية قطاع الإدارة المالية
مديرية قطاع الإدارة العامة
مديرية قطاع الدفاع والأمن والقضاء
مديرية قطاع البنية التحتية والتنمية المحلية
مديرية قطاع الصحة والتنمية الإجتماعية
مديرية قطاع التنمية الزراعية والثروة الطبيعية
مديرية قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية
مديرية قطاع التنمية الصناعية وتعزيز البيئة الإستثمارية
مديرية قطاع الثقافة والإعلام والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات
شؤون الموظفين
الديوان
العلاقات العامة
الطباعة
الخدمات الإدارية
النفقات
الصندوق
الرواتب
المشتريات واللوازم
التحليل والبرمجة
التشغيل والدعم الفني
المعرفة
قسم احصاءات المالية العامة
قسم تحليل سياسة الانفاق
قسم الاقتصاد الوطني
المكتبة

خلاصة الاداء الإقتصادي والمالي لعام ٢٠١١

تأثر الاقتصاد الاردني في عام ٢٠١١ بتداعيات البيئة السياسية الاقليمية والبيئة الاقتصادية العالمية وانعكاساتهما السلبية الملموسة على مختلف القطاعات الاقتصادية عموماً بما فيها قطاع المالية العامة. وقد ساهمت مجموعة من العوامل الاضافية وغير المواتية في تعميق التحديات الاقتصادية المحلية في عام ٢٠١١ رغم الاجراءات الحكومية المتخذة للتعامل مع هذه التحديات، أبرزها معاودة ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الاساسية وخصوصاً النفط والمواد الغذائية وتقلب امدادات الغاز الطبيعي من الشقيقة مصر الى جانب الانعكاسات غير المباشرة لأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو. وقد كان التأثير السلبي لهذه العوامل مجتمعة على اداء القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الاردني متفاوتاً الى حد ما، حيث تأثر القطاع الخارجي وقطاع المالية العامة بصورة أكبر بهذه المستجدات المحلية والاقليمية والدولية، مما أحدث توسعاً ملموساً في العجز المزدوج لكل من الحساب الجاري لميزان المدفوعات والموازنة العامة في عام ٢٠١١، في حين عكست العديد من مؤشرات أداء القطاع الحقيقي (كالنمو الاقتصادي) والقطاع النقدي (كالتسهيلات الائتمانية) نتائج مستقرة عموماً بالمقارنة مع عام ٢٠١٠.

وبصورة أكثر تفصيلاً، سجل **الناتج المحلي الإجمالي** بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠١١ نمواً حقيقيا بلغت نسبته ٢.٦% مقابل ٢.٣% خلال عام ٢٠١٠. وازاء نمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) بنسبة ٦.٤% في عام ٢٠١١ مقابل نموه بنسبة اعلى بلغت ٨.٤% عام ٢٠١٠، فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية نموا نسبته ٩.١% في عام ٢٠١١ مقابل ١٠.٩% عام ٢٠١٠. وعلى صعيد أداء مختلف القطاعات الانتاجية في القطاع الحقيقي، حققت بعض القطاعات عام ٢٠١١ نمواً اعلى من المتوسط (كالصناعة الاستخراجية والتحويلية)، في حين سجلت قطاعات اخرى تراجعاً واضحاً (كالانشاءات والسياحة). كما ارتفع معدل البطالة في عام ٢٠١١ بصورة محدودة ليصل إلى ١٢.٩% مقابل ١٢.٥% في عام ٢٠١٠.

وعلى صعيد تطورات **المستوى العام للأسعار** في المملكة في عام ٢٠١١، وفي ضوء معاودة ارتفاع اسعار السلع الأساسية في الاسواق الدولية وخاصة النفط الخام، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) ٤.٤% وهو اقل من المعدل المسجل في عام ٢٠١٠ والبالغ ٥.٠% . وبتفحص مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، يتبين ان مجموعة "المواد الغذائية" قد ارتفعت أسعارها بنسبة ٤.١% مقابل ٦.٢% لمجموعة "الملابس والأحذية". وفي حين نمت أسعار مجموعة المساكن بنسبة ٣.٨% عام ٢٠١١، فقد سجلت مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" ارتفاعاً في متوسط أسعارها بنسبة ٥.١% متأثرة بزيادة أسعار بندي النقل والتعليم.

وعلى صعيد **القطاع الخارجي**، فقد سجلت صادرات المملكة من السلع ارتفاعاً ملموساً بلغت نسبته ١٣.٤% خلال عام ٢٠١١ رغم أنه يقل عن المعدل المتحقق في عام ٢٠١٠ والبالغ ١٧.٨%. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات السلعية بنسبة قياسية بلغت ١٧.٦% مقابل ٩.٣% في عام ٢٠١٠. وتبعاً لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة ٢١.١% ليبلغ ٧٣٤٠ مليون دينار مقارنة بنحو ٦٠٦٠ مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق.

وفيما يخص ابرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري خلال عام ٢٠١١ عجزاً مقداره ٢٠٤٨ مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره ١٣٣٦ مليون دينار في عام ٢٠١٠، وذلك نتيجة رئيسية لارتفاع قيمة المستوردات السلعية من النفط ومشتقاته خلال عام ٢٠١١ متأثرة بارتفاع أسعار الطاقة عالمياً من ناحية، ولتراجع حوالات العاملين والدخل السياحي من ناحية اخرى. وتجدر الاشارة بهذا الخصوص الى ان فاتورة مستوردات المملكة من "النفط الخام ومشتقاته" قد ارتفعت بصورة قياسية خلال عام ٢٠١١ لتصل إلى نحو ٣٢٧٢ مليون دينار مقابل ٢٠٣٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٠، أي بزيادة قيمتها ١٢٣٥ مليون دينار أو ما نسبته ٦١%، في حين بلغت فاتورة مستوردات "المواد الغذائية والحيوانات الحية" نحو 1818 مليون دينار، أي بارتفاع قيمته 137 مليون دينار أو ما نسبته 8.1% بالمقارنة مع مستواها عام ٢٠١٠.

أما على صعيد **التطورات النقدية**، تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة ٨.١% مقارنة بنمو نسبته ١١.٥% في عام ٢٠١٠. وقد جاء نمو السيولة المحلية خلال عام ٢٠١١ محصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنسبة ٢٠.٧% عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠ مقابل ارتفاع نسبته ٩.٨% عام ٢٠١٠ من جهة، ولتراجع صافي الموجودات الاجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة ٧.٢% مقارنة بارتفاع نسبته ١٣.٥% عام ٢٠١٠، من جهة اخرى.

وبخصوص مساهمة الجهاز المصرفي هذا العام في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة للقطاعين الخاص والعام على حد سواء، فقد ارتفع اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام ٢٠١١ بنحو ١٤٠٠ مليون دينار او ما نسبة ٩.٧% مقارنة بارتفاع مقداره ١١٣٤ مليون دينار او ما نسبته ٨.٥% في نهاية عام ٢٠١٠. وفي المقابل، تراجع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام ٢٠١١ ليصل الى ١٠٥١١ مليون دولار، أي بانخفاض مقداره ١٧٣٠ مليون دولار أو ما نسبته ١٤.١% عن مستواه في عام ٢٠١٠، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو ستة شهور ونصف.

وفيما يتعلق **بالمالية العامة (الموازنة العامة والدين العام)**، فقد تضافرت الظروف الدولية المتسمة بتباطؤ النمو الاقتصادي وتزايد المخاطر المالية وارتفاع أسعار السلع الاساسية مع الأوضاع الاقليمية المتصفة بالتوتر وعدم الاستقرار في بعض الدول العربية وأحدثت هذه العوامل مجتمعة تباطؤاً في وتيرة النشاط الاقتصادي في المملكة انعكس سلباً على أداء الايرادات المحلية، كما أحدثت هذه العوامل تسارعاً في نمو الانفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية وتحديداً على دعم السلع الأساسية، مما انعكس سلباً على أداء المالية العامة خلال عام ٢٠١١.

فعلى صعيد النفقات العامة، سجل الإنفاق الإجمالي وفقاً للبيانات الفعلية الأولية ارتفاعاً مقداره 1094مليون دينار أو ما نسبته 19.2 % خلال عام 2011 ليصل الى ٦٨٠٢ مليون دينار مقابل 5708 مليون دينار خلال عام 2010. وقد جاء هذا الارتفاع في الإنفاق محصلة لزيادة النفقات الجارية بمقدار ٩٩٧ مليون دينار أو ما نسبته ٢١% ونمو النفقات الرأسمالية بحوالي ٩٧ مليون دينار أو ما نسبته 10.1%. وقد نجمت الزيادة الاستثنائية في النفقات الجارية بشكل رئيسي عن ارتفاع حجم الدعم الحكومي والذي وصل الى مستوى قياسي، الى جانب التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة في عام ٢٠١١ بهدف حماية الطبقات الفقيرة والمتوسطة كزيادة علاوة غلاء المعيشة بمبلغ ٢٠ ديناراً لجميع العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري ودعم كل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية بواقع ١٠ مليون دينار لكل منهما وإلغاء الضريبة على السولار والكاز وتخفيضها على البنزين اوكتان ٩٠ بنسبة ٦%.

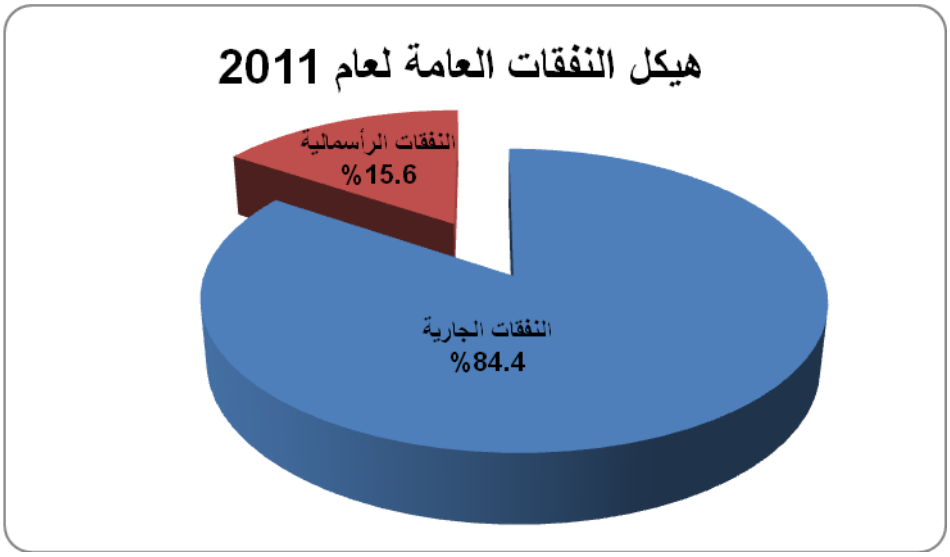

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد بلغت الايرادات الكلية لعام ٢٠١١ ما قيمته ٥٤١٤ مليون دينار بزيادة بلغت ١٦.١% عن مستواها المسجل في عام ٢٠١٠، وجاء هذا النمو محصلة للزيادة الاستثنائية في حجم المنح الخارجية بنسبة ٢٠٢.٥% مقارنة بعام ٢٠١٠ لتصل الى ١٢١٥ مليون دينار، من جهة، ولتراجع الايرادات المحلية بنسبة ١.٥% عن مستواها في عام ٢٠١٠ لتصل الى ٤١٩٩ مليون دينار، من جهة اخرى.

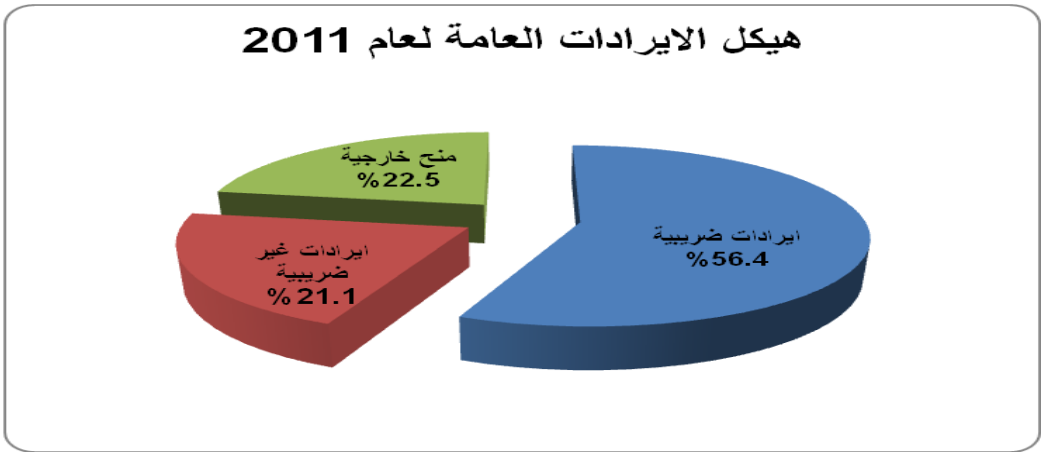

وترتيباً على كل ما سبق، بلغ عجز الموازنة متضمناً المنح الخارجية لعام ٢٠١١ نحو ١٣٨٨ مليون دينار أو ما نسبته ٦.٨% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٠٤٥ مليون دينار أو ما نسبته ٥.٦% من الناتج في عام ٢٠١٠.

وبناءً على التطورات في جانبي الموازنة العامة، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية عام ٢٠١١ بما نسبته ١٦.٩% عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ ١٣٤٠٢ مليون دينار مشكّلاً ما نسبته ٦٥.٤% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١ مقابل ١١٤٦٣ مليون دينار أو ما نسبته ٦١.١% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٠.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية	%٢.٣	%٢.٦
معدل التضخم	%٥.٠	%٤.٤
معدل البطالة	%١٢.٥	%١٢.٩
معدل نمو الصادرات الوطنية	%١٧.٨	%١٣.٤
معدل نمو المستوردات السلعية	%٩.٣	%١٧.٦
فاتورة النفط الخام ومشتقاته (مليون دينار)	٢٠٣٧	٣٢٧٢
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%٧.١ -	%١٠.٠-
معدل نمو السيولة المحلية	%١١.٥	%٨.١
الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية (مليار دولار)	١٢.٢	١٠.٥
معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية	% ٨.٥	% ٩.٧
النفقات العامة (مليون دينار) % الناتج	٥,٧٠٨ % ٣٠.٤	٦,٨٠٢ % ٣٣.٢
الإيرادات العامة (مليون دينار) % الناتج	٤,٦٦٣ % ٢٤.٩	٥,٤١٤ % ٢٦.٤
عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار) % الناتج	١.٠٤٥ - % ٥.٦ -	١,٣٨٨- % ٦.٨ -
رصيد الدين الخارجي (مليون دينار) % الناتج	٤,٦١١ % ٢٤.٦	٤,٤٨٧ % ٢١.٩
رصيد الدين الداخلي (مليون دينار) % الناتج	٦,٨٥٢ % ٣٦.٥	٨,٩١٥ % ٤٣.٥

وعلى صعيد التدابير الحكومية المتخذة، نفذت الحكومة في عام ٢٠١١ العديد من الاجراءات المالية الرامية الى تقوية الرقابة على الأموال العامة وحماية الطبقة الفقيرة والمتوسطة وتحسين الاداء الاقتصادي، كما هو مبين تالياً:

فوفقاً للتعديلات الدستورية لعام ٢٠١١، تم تقديم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية معاً إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيهما وفقاً لاحكام الدستور. كما تم اصدار نظام الرقابة المالية لسنة ٢٠١١ الذي يعمل على التدقيق الداخلي المسبق للمعاملات المالية في كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية. ويعتبر اقرار هذا النظام خطوة لتعزيز الرقابة على المال العام بارسائه دعائم واضحة لمكافحة الفساد قبل وقوعه. وضمن الاطار ذاته، تم اقرار نظام لتنظيم استخدام المركبات الحكومية يهدف الى تنظيم استخدام الدوائر

للمركبات وتحديد حاجاتها من هذه المركبات وتنظيم عملية صرف الوقود لها والمحافظة عليها وادامتها وحسن استخدامها.

وبهدف المساهمة في حماية مستويات المعيشة لذوي الدخل المحدود، تم زيادة علاوة غلاء المعيشة للعاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري بمبلغ عشرين ديناراً بما في ذلك عمال المياومة والعاملين على حساب المشاريع الرأسمالية اعتباراً من مطلع عام ٢٠١١. كما تم تثبيت أسعار المشتقات النفطية (الكاز والسولار والبنزين) وذلك لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين وتجنيبهم آثار زيادة أسعار النفط العالمية خلال هذا العام. وكذلك تم الاستمرار بدعم اسطوانة الغاز والقمح والأعلاف خلال عام ٢٠١١.

وبغية تحسين الأداء الاقتصادي في بعض القطاعات ذات الأولوية والتشابك الاقتصادي الملموس، تم تمديد قرار إعفاء وتخفيض الرسوم على نقل ملكية العقارات وتخفيض مدة الاحتفاظ بالأراضي والشقق للأشخاص المعنويين والشركات، وذلك بهدف تنشيط قطاع العقارات وتعزيز التدفقات الاستثمارية للمملكة، حيث قرر مجلس الوزراء تمديد الإعفاءات الممنوحة للإسكان وقطاع العقار حتى نهاية عام ٢٠١١ . كما تم تمديد قرار الإعفاء الضريبي لمؤسسات التمويل الميكروي من الرسوم والضرائب بما فيها ضريبة الدخل وضريبة المبيعات لمدة سنة واحدة وذلك بهدف تخفيف العبء عن المواطنين المقترضين بالاضافة الى تحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية لمؤسسات التمويل الميكروي وزيادة قدرتها على التوسع في تقديم خدماتها التمويلية والوصول الى الفقراء.

ابرز المرتكزات التي استندت إليها موازنة عام ٢٠١١

ضماناً لإعادة التوازن للمالية العامة وتحفيز الاستثمار في المملكة بما يفضي الى تحقيق استدامة النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني بمعدلات مرتفعة تؤدي الى زيادة فرص العمل الجديدة والمتجددة لقوانا العاملة، سوف تواصل الحكومة بذل المزيد من الجهود تجاه تعميق نهج الاصلاح المالي والاقتصادي في المملكة الذي يكفل تخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل ويضمن تحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته بما يفضي الى تقليص عجز الموازنة العامة واحتوائه ضمن الحدود الآمنة بهدف المحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي في المملكة الذي يعتبر الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

هذا إضافة إلى السير بخطى ثابتة تجاه ترسيخ عملية الاصلاح الشاملة بأبعادها المختلفة المالية والاقتصادية والاجتماعية المستندة الى مبادئ ومرتكزات اساسية يأتي في الصدارة منها مبادئ المشاركة والتكافل الاجتماعي والمساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية من خلال تطبيق اطار الانفاق متوسط المدى وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وكذلك الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي والطفل الامر الذي من شأنه تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني للتعامل بكفاءة واقتدار مع المستجدات الاقتصادية والمالية الكفيلة بتمكين المملكة من الوفاء بالتزاماتها وتعزيز مصداقيتها امام الجهات المانحة والمقرضة وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وثقة المستثمرين في الاقتصاد الاردني وتحفيز النمو الاقتصادي ليلمس المواطنون في كافة محافظات المملكة اثاره الايجابية بشكل واضح خاصة في ظل عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الادارية والتشريعية اللازمة واستكمال البنى الاساسية لنهج اللامركزية تعزيزاً لمشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية.

وقد تم تحديد السقف الكلي للانفاق العام في موازنة عام ٢٠١١ وكذلك السقوف الجزئية استناداً الى جملة من المرتكزات وهي على النحو التالي:

- ✓ السير بخطى ثابتة وواضحة المعالم في عملية الاصلاح المالي والاقتصادي الهادفة الى تمكين السياسة المالية من تخفيض عجز الموازنة العامة والدين العام الى المستويات الآمنة وبما يكفل تحقيق الإستدامة المالية التي تعزز أركان الإستقرار المالي والنقدي في المملكة وتعمل على تحسين موقع الاردن على الخارطة الاستثمارية العالمية وتعزيز جدارته الائتمانية في الاسواق المالية الدولية.

- ✓ الاعتماد بصورة أكبر على الموارد الذاتية في تغطية الانفاق العام في ظل انحسار المنح الخارجية الواردة الى المملكة ، وبحيث يترافق ذلك مع العمل بشكل حثيث على رفع سوية الانفاق العام وتحسين مستوى انتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف محافظات المملكة .
- ✓ تخصيص الموارد المالية المتاحة ضماناً لتوزيع منافع التنمية على محافظات المملكة بشكل عادل كخطوة تمهيدية للسير بشكل حثيث نحو تطبيق نهج اللامركزية وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات التنموية الرئيسية في كل محافظة من محافظات المملكة مع مراعاة وضع الضوابط التي تكفل حصول كل محافظة على المخصصات المرصودة لها.
- ✓ تعزيز البيئة الاستثمارية المحلية من خلال توفير منظومة تشريعية متكاملة تهدف الى اجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية بما يؤدي الى توسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية وبما يلبي احتياجات المواطنين في سائر انحاء المملكة من جهة ويعمل على تخفيف الاعباء المالية عن كاهل الخزينة العامة من جهة اخرى.
- ✓ مواصلة السير بخطى ثابتة في تطبيق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ هذا المفهوم لدى جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ضماناً لتحقيق النتائج المتوخاة من المخصصات المالية المرصودة للبرامج التي تتولى تنفيذها، وتعزيزاً لمبادىء الشفافية والمساءلة.
- ✓ الالتزام بسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بحيث لا يتجاوز السقف المحدد له في قانون الدين العام وادارته، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة السير بخطى راسخة على طريق الاصلاح المالي بشكل خاص والاقتصادي على وجه العموم.
- ✓ اختيار المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المشغلة للعمالة الوطنية والمحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة وبما يتواءم مع الاولويات الوطنية الواردة في وثيقتي الاجندة الوطنية و"كلنا الاردن" مع مراعاة قدرة كل وزارة ودائرة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع ضمن الوقت المحدد والمستوى المنشود.

كما بنيت موازنة عام ٢٠١١ استناداً الى التوقعات الرئيسية التالية :-

- ✓ استمرار حالة التعافي في الاقتصاد العالمي والاقليمي من تداعيات الازمة المالية والاقتصادية العالمية وما لذلك من انعكاسات ايجابية على اداء اقتصادنا الوطني .
- ✓ تراوح أسعار النفط العالمية في عام ٢٠١١ بين ٩٠ -٩٥ دولاراً للبرميل الواحد في المتوسط.
- ✓ نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة تتراوح ما بين ٩% - ١٠% سنوياً خلال الاعوام ٢٠١١ – ٢٠١٣ ، وبالاسعار الحقيقية بنسبة تتراوح بين ٣.٥%-٤% في عام ٢٠١١ و ٤.٥% في عام ٢٠١٢ و٥% في عام ٢٠١٣.
- ✓ بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك ٥% - ٥.٥% في عام ٢٠١١ و ٤.٥% في عام ٢٠١٢ و ٤% في عام ٢٠١٣ .
- ✓ نمو الصادرات الوطنية في عام ٢٠١١ بنسبة ٨% و١٠% في كل من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.
- ✓ نمو المستوردات في عام ٢٠١١ بنسبة ٧% و٨.٥% في كل من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.
- ✓ نمو حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة تتراوح ما بين ٥% - ٦% في عام ٢٠١١ و ٥% - ٧% في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ .
- ✓ تراجع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٧.٦% في عام ٢٠١٠ الى ٧.٤% في عام ٢٠١١ ليواصل انخفاضه الى ٦.٩% في كل من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ .
- ✓ ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص في عام ٢٠١١ بنسبة ٧% وبنسبة ٩% في كل من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ .
- ✓ الحفاظ على مستويات مريحة من احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية بحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تتراوح ما بين سبعة الى ثمانية أشهر .
- ✓ عدم تجاوز رصيد صافي الدين العام السقف المسموح به في قانون الدين العام وادارته البالغ ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال السنوات ٢٠١١ – ٢٠١٣.

كما استندت تقديرات الايرادات والنفقات للاعوام ٢٠١١ – ٢٠١٣ بافتراض تبني الحكومة للسياسات والاجراءات والتدابير التالية:

- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر، وذلك بالتأكيد على قرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الخصوص ولا سيما الحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود واللجان الرسمية الا للضرورة القصوى وعدم التوسع في استضافة الوفود الرسمية والحد من نفقات المآدب الرسمية وترشيد الانفاق على الاعلانات الرسمية في الصحف ووسائل الاعلام الاخرى والحد من استئجار المباني الحكومية، مع مراعاة ضرورة تقيد جميع الوزارات والدوائر الحكومية بتسديد الفواتير المستحقة عليها لهذه النفقات خلال نفس العام وعدم تأجيلها للعام اللاحق.
- عدم التوسع في الدعم المقدم للوحدات الحكومية ولا سيما الدعم الجاري وحثها على اتخاذ كل ما من شأنه زيادة اعتمادها على مواردها الذاتية في تغطية نفقاتها.
- مواصلة العمل على دمج المؤسسات الحكومية ذات المهام المتشابهة وعدم استحداث أي مؤسسات أو هيئات حكومية جديدة .
- تعديل قانون الاستملاك بهدف الوصول الى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة .
- عدم جواز إجراء الاوامر التغييرية على المشروعات المحال عطاءاتها استناداً الى نظام الاشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة إلا بعد الحصول على مستند الالتزام حسب الاصول ، وما يترتب على ذلك من ضرورة تعديل التشريعات الناظمة لذلك.
- الاستمرار بسياسة وقف شراء السيارات والاثاث.
- رصد مخصصات اضافية لدعم الجامعات الرسمية اعتباراً من موازنة عام ٢٠١١ بمقدار ٤٠ مليون دينار بسبب الغاء قانون الرسوم الاضافية للجامعات الاردنية وتعديلاته .
- زيادة علاوة غلاء المعيشة اعتباراً من مطلع عام 2011 بمبلغ 20 ديناراً لجميع العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري والتي قدرت كلفتها بحوالي 165 مليون دينار.
- دعم كل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية بواقع 10 مليون دينار لكل منهما بهدف دعم أسعار المواد الأساسية التي تباع للمنتفعين.

إلغاء الضريبة على السولار والكاز وتخفيضها على البنزين أوكتان 90 بنسبة 6% بهدف تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود والمتوسط.

آلية إعداد الموازنة العامة والجدول الزمني لمراحل الإعداد

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وادارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الإقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، وتم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الإستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار الموازنة متوسط المدى اعتباراً من عام ٢٠٠٨، وكذلك تم إعداد وإصدار قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة في الأردن بدلاً من القانون السابق لسنة ١٩٦٢ لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الإعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر الحكومية بتحديد **رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء** على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية.

كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للإرتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكّن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة **جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية** تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي إحتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

وفي أواخر عام ٢٠٠٩، أقر دولة رئيس الوزراء الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة العامة في المملكة ليتم تطبيقه اعتباراً من موازنة عام ٢٠١١ كما هو موضح أدناه :

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة العامة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة

نهاية كانون ثاني	الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة سنوياً بخلاصة حول سياسات وأولويات موازناتها خلال المدى المتوسط متضمنة كافة أنشطتها الجارية وخاصة المتعلقة بالموارد البشرية والنفقات التشغيلية بالإضافة إلى مشاريعها الرأسمالية وبيان مدى أهميتها والنتائج المتوخاة من تنفيذها.	دائرة الموازنة العامة
نهاية شباط	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخلاصات الأولويات والسياسات.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف آذار	إعداد ورقة شاملة سنوياً تتضمن أولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة خلال المدى المتوسط ورفعها إلى مجلس الوزراء.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
نهاية آذار	مناقشة ورقة الأولويات والسياسات وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.	مجلس الوزراء
بداية أيار	إعداد ورقة حول الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط متضمناً المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للمدى المتوسط وكذلك تقديراً للنفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية والإيرادات العامة بجانبيها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية وبالتالي عجز الموازنة سواء بعد المنح الخارجية أو قبلها بالأرقام المطلقة أو كنسبة من النتائج، ورفعها إلى مجلس الوزراء.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
٥ أيار	مناقشة الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة.	مجلس الوزراء
منتصف أيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف آب	الانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار إنفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية وإطار متوسط المدى لموازنات الوحدات الحكومية.	دائرة الموازنة العامة
نهاية آب	إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية على ضوء الإطار العام المحدث للموازنة متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
مطلع أيلول	إصدار بلاغ الموازنة العامة بعد إقراره.	مجلس الوزراء
٢٠ أيلول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف تشرين الأول	إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته وإجراء أي تعديلات عليه.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
٢٠ تشرين الأول*	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة*.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين أول*	تقديم مشروع القانون إلى مجلس الأمة*.	مجلس الوزراء
نهاية كانون أول*	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه*.	مجلس الأمة

* تضمنت التعديلات الدستورية المقرّة في عام ٢٠١١ قيام الحكومة بتقديم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية معاً إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل وذلك للنظر فيهما وفق أحكام الدستور، وتسري عليهما نفس الأحكام المتعلقة بالموازنة في هذا الدستور.

مخطط اجراءات الموازنة العامة لعام 2011

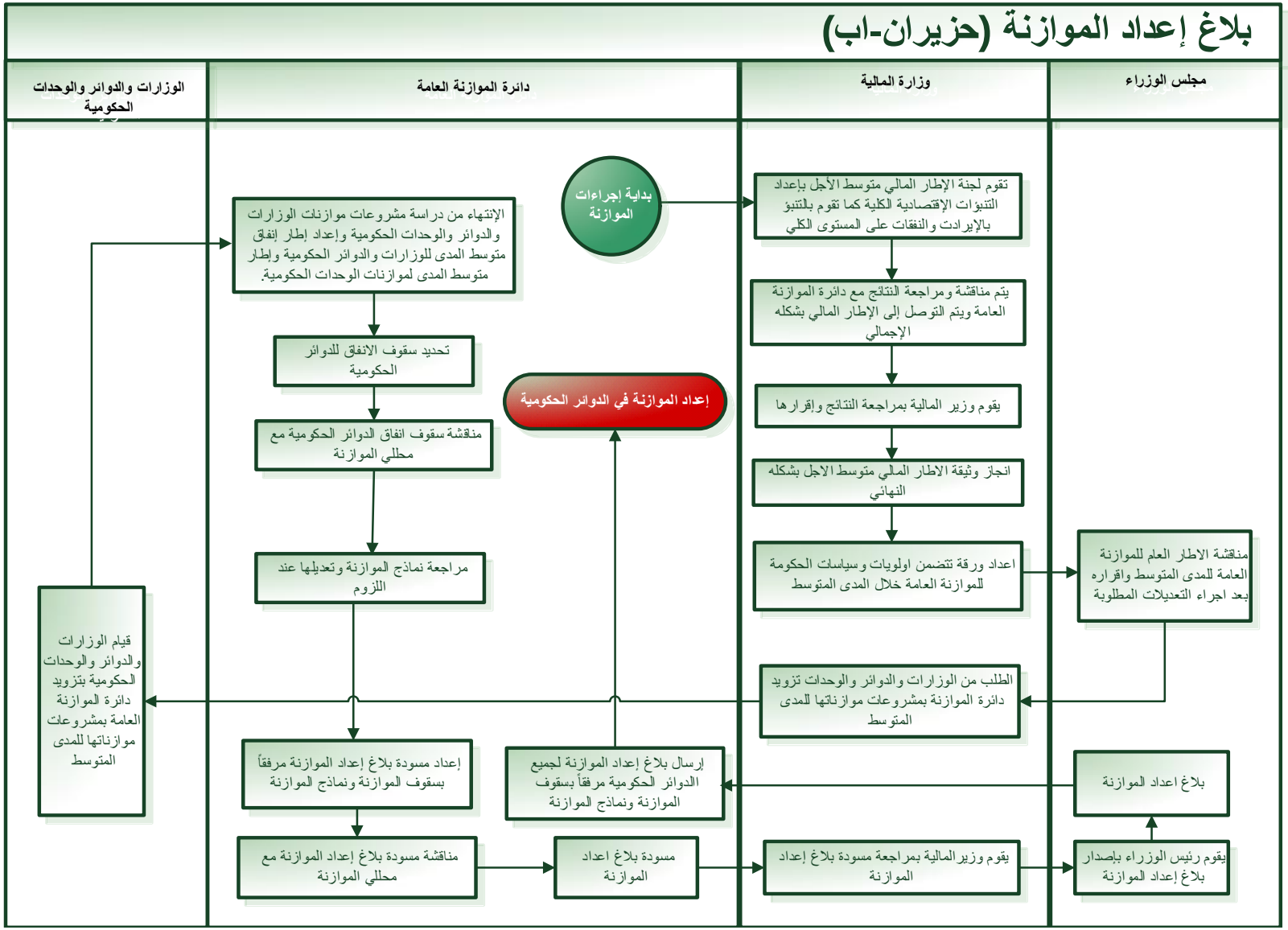
بلاغ إعداد الموازنة (حزيران-اب)
مجلس الوزراء
وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة
الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
بداية إجراءات الموازنة
تقوم لجنة الإطار المالي متوسط الأجل بإعداد التنبؤات الإقتصادية الكلية كما تقوم بالتنبؤ بالإيرادت والنفقات على المستوى الكلي
الإنتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار إنفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية وإطار متوسط المدى لموازنات الوحدات الحكومية.
يتم مناقشة ومراجعة النتائج مع دائرة الموازنة العامة ويتم التوصل إلى الإطار المالي بشكله الإجمالي
تحديد سقوف الانفاق للدوائر الحكومية
إعداد الموازنة في الدوائر الحكومية
يقوم وزير المالية بمراجعة النتائج وإقرارها
مناقشة سقوف انفاق الدوائر الحكومية مع محللي الموازنة
انجاز وثيقة الاطار المالي متوسط الاجل بشكله النهائي
مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها عند اللزوم
اعداد ورقة تتضمن اولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة خلال المدى المتوسط
مناقشة الاطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط واقراره بعد اجراء التعديلات المطلوبة
قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط
الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات تزويد دائرة الموازنة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط
إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقاً بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة
إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الدوائر الحكومية مرفقاً بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة
بلاغ اعداد الموازنة
مناقشة مسودة بلاغ إعداد الموازنة مع محللي الموازنة
مسودة بلاغ اعداد الموازنة
يقوم وزير المالية بمراجعة مسودة بلاغ إعداد الموازنة
يقوم رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة

حوار الموازنة (أيلول – تشرين أول)

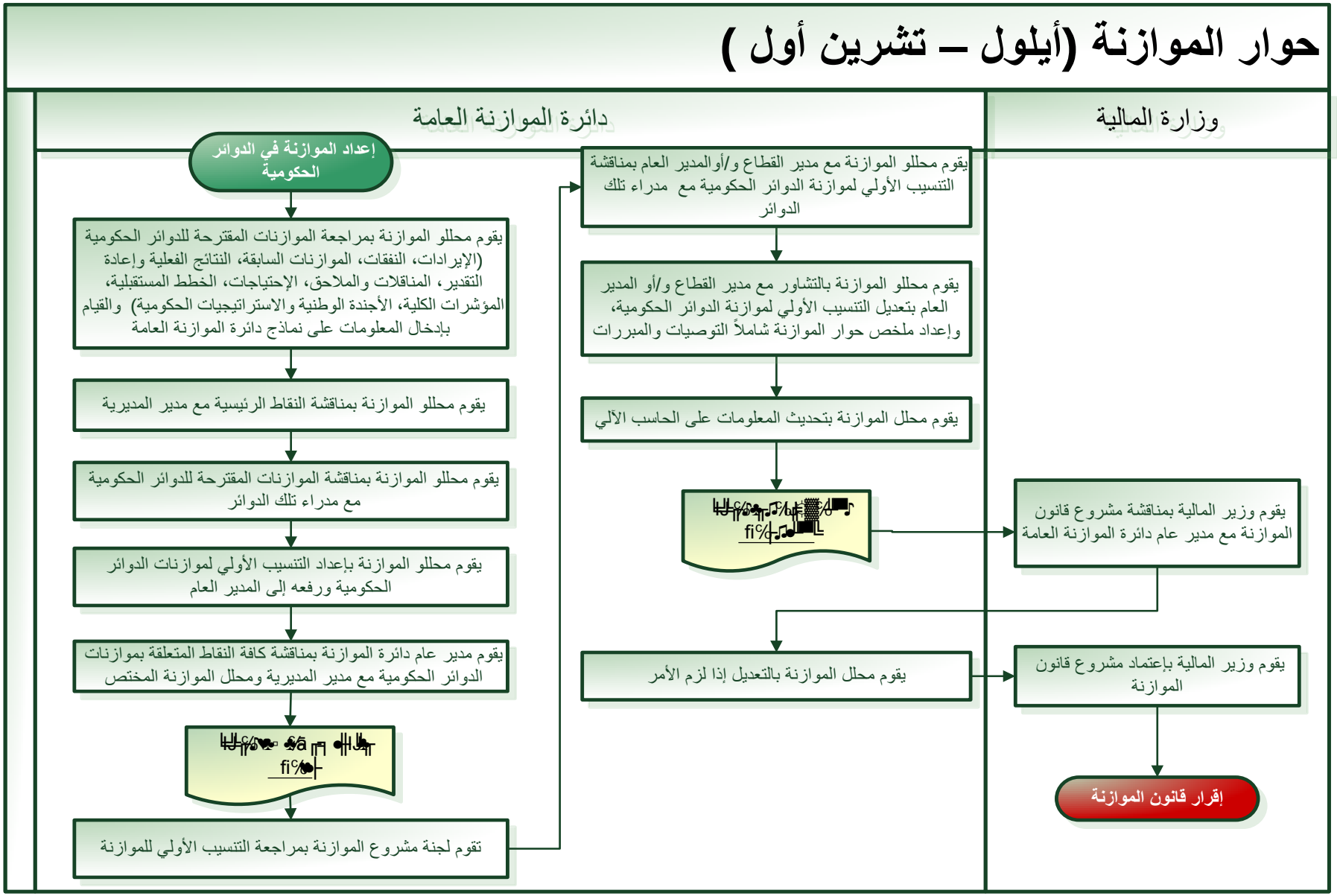

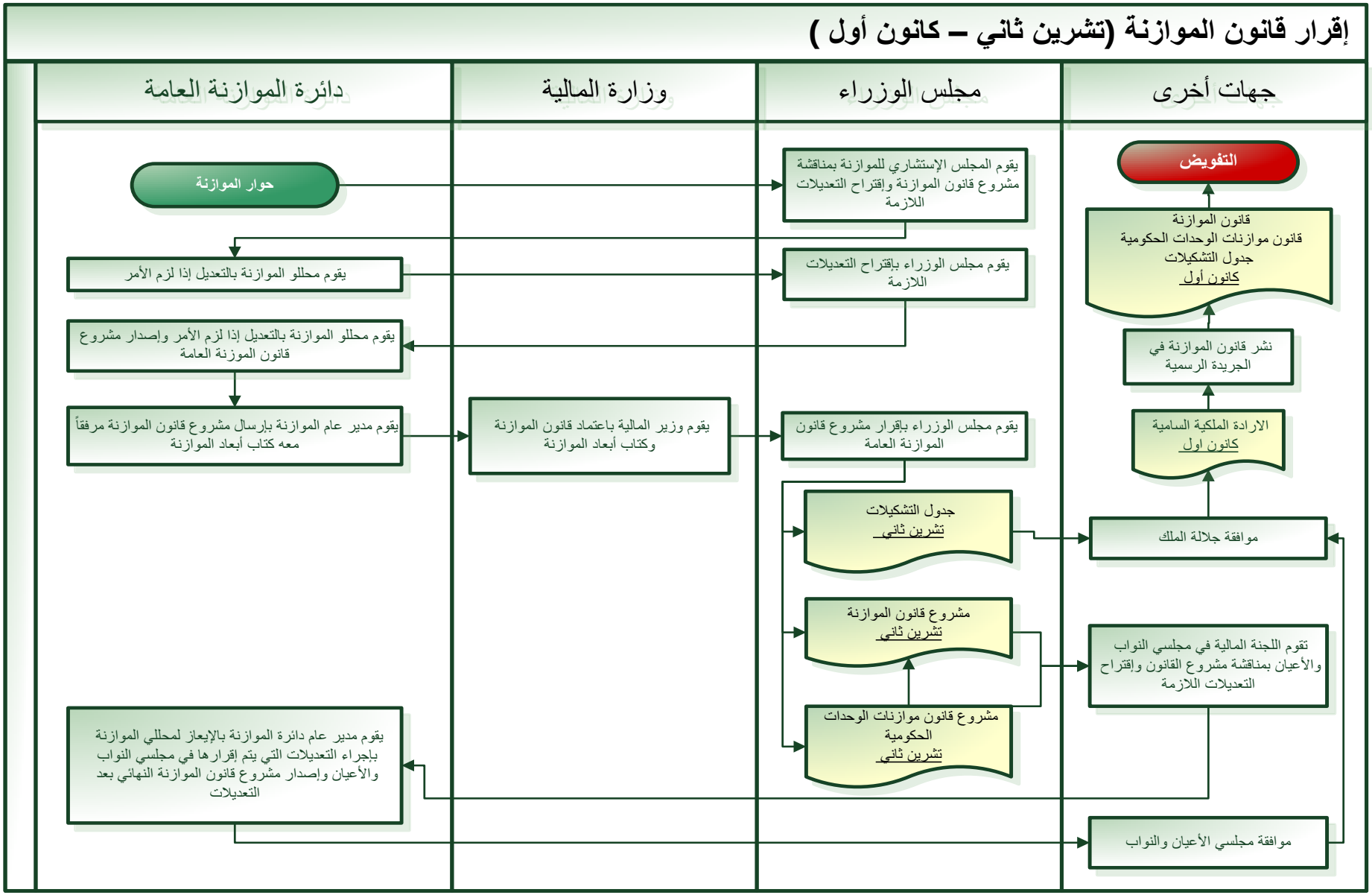
إقرار قانون الموازنة (تشرين ثاني – كانون أول)
دائرة الموازنة العامة
وزارة المالية
مجلس الوزراء
جهات أخرى
حوار الموازنة
يقوم المجلس الإستشاري للموازنة بمناقشة مشروع قانون الموازنة وإقتراح التعديلات اللازمة
التفويض
قانون الموازنة
قانون موازنات الوحدات الحكومية
جدول التشكيلات
كانون أول
يقوم محللو الموازنة بالتعديل إذا لزم الأمر
يقوم مجلس الوزراء بإقتراح التعديلات اللازمة
نشر قانون الموازنة في الجريدة الرسمية
يقوم محللو الموازنة بالتعديل إذا لزم الأمر وإصدار مشروع قانون الموزنة العامة
الارادة الملكية السامية
كانون اول
يقوم مدير عام الموازنة بإرسال مشروع قانون الموازنة مرفقاً معه كتاب أبعاد الموازنة
يقوم وزير المالية باعتماد قانون الموازنة وكتاب أبعاد الموازنة
يقوم مجلس الوزراء بإقرار مشروع قانون الموازنة العامة
جدول التشكيلات
تشرين ثاني
موافقة جلالة الملك
مشروع قانون الموازنة
تشرين ثاني
تقوم اللجنة المالية في مجلسي النواب والأعيان بمناقشة مشروع القانون وإقتراح التعديلات اللازمة
مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية
تشرين ثاني
يقوم مدير عام دائرة الموازنة بالإيعاز لمحللي الموازنة بإجراء التعديلات التي يتم إقرارها في مجلسي النواب والأعيان وإصدار مشروع قانون الموازنة النهائي بعد التعديلات
موافقة مجلسي الأعيان والنواب

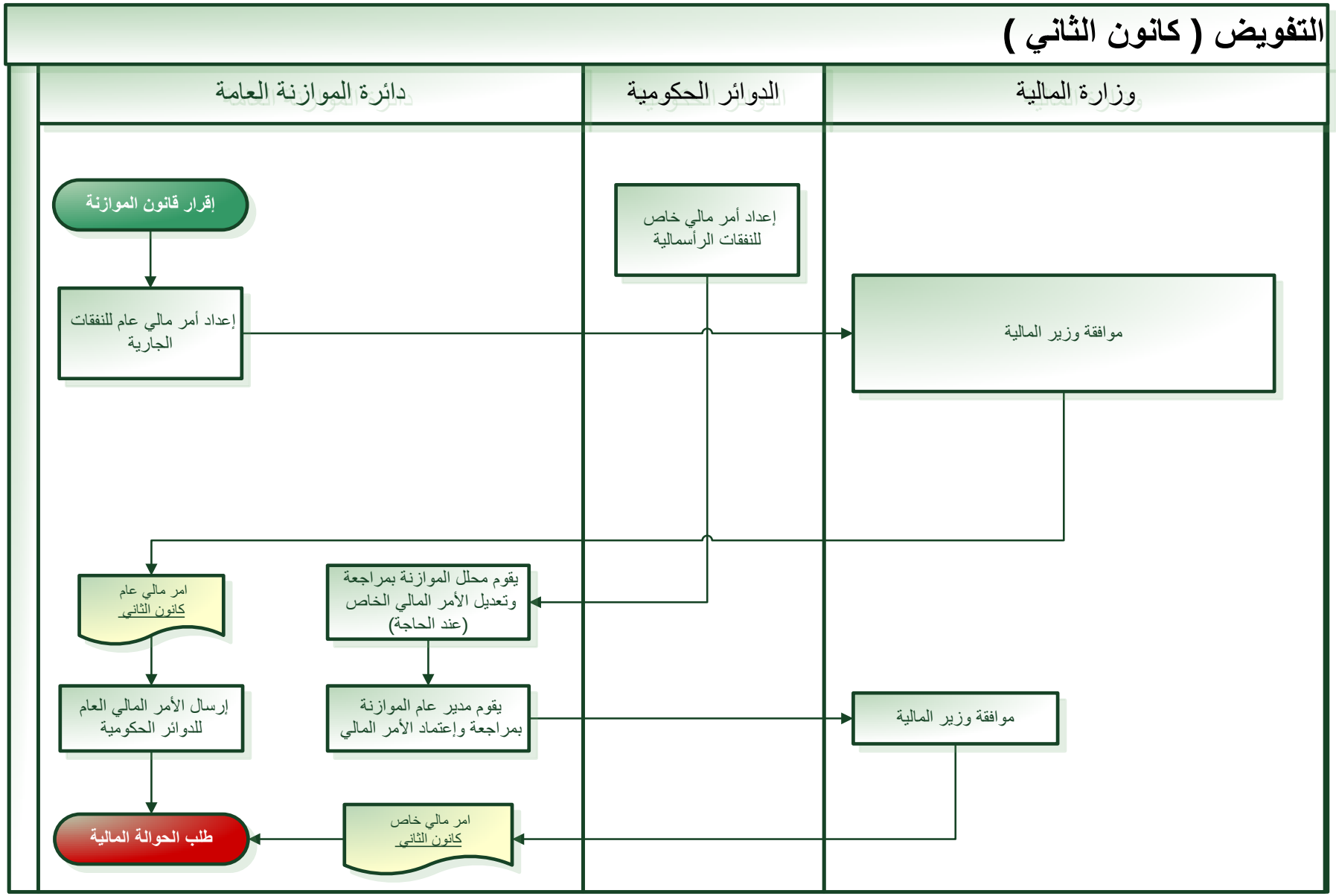
التفويض (كانون الثاني)
وزارة المالية
الدوائر الحكومية
دائرة الموازنة العامة
إقرار قانون الموازنة
إعداد أمر مالي عام للنفقات الجارية
إعداد أمر مالي خاص للنفقات الرأسمالية
موافقة وزير المالية
امر مالي عام كانون الثاني
يقوم محلل الموازنة بمراجعة وتعديل الأمر المالي الخاص (عند الحاجة)
إرسال الأمر المالي العام للدوائر الحكومية
يقوم مدير عام الموازنة بمراجعة وإعتماد الأمر المالي
موافقة وزير المالية
طلب الحوالة المالية
امر مالي خاص كانون الثاني

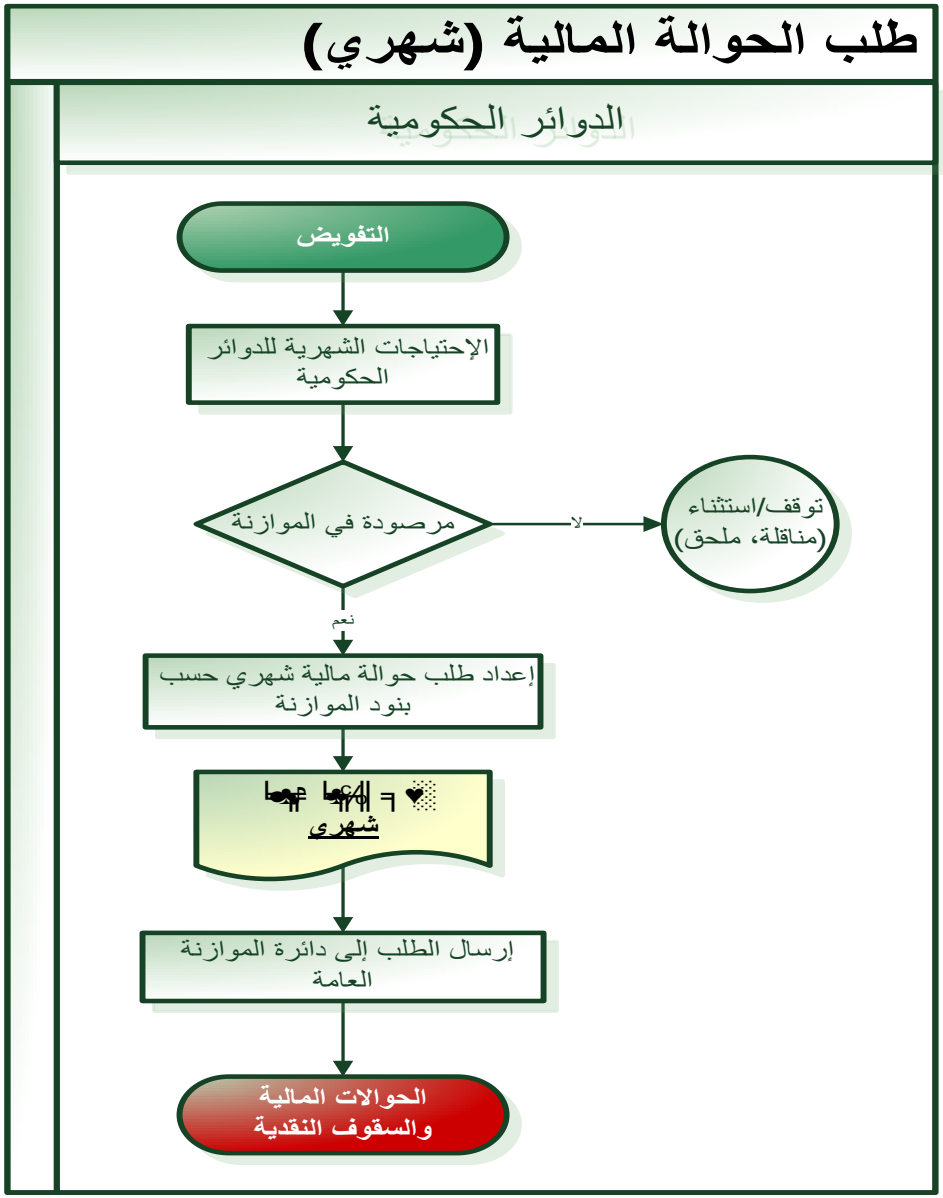
طلب الحوالة المالية (شهري)
الدوائر الحكومية
التفويض
الإحتياجات الشهرية للدوائر الحكومية
مرصودة في الموازنة
لا
توقف/استثناء (مناقلة، ملحق)
نعم
إعداد طلب حوالة مالية شهري حسب بنود الموازنة
شهري
إرسال الطلب إلى دائرة الموازنة العامة
الحوالات المالية والسقوف النقدية

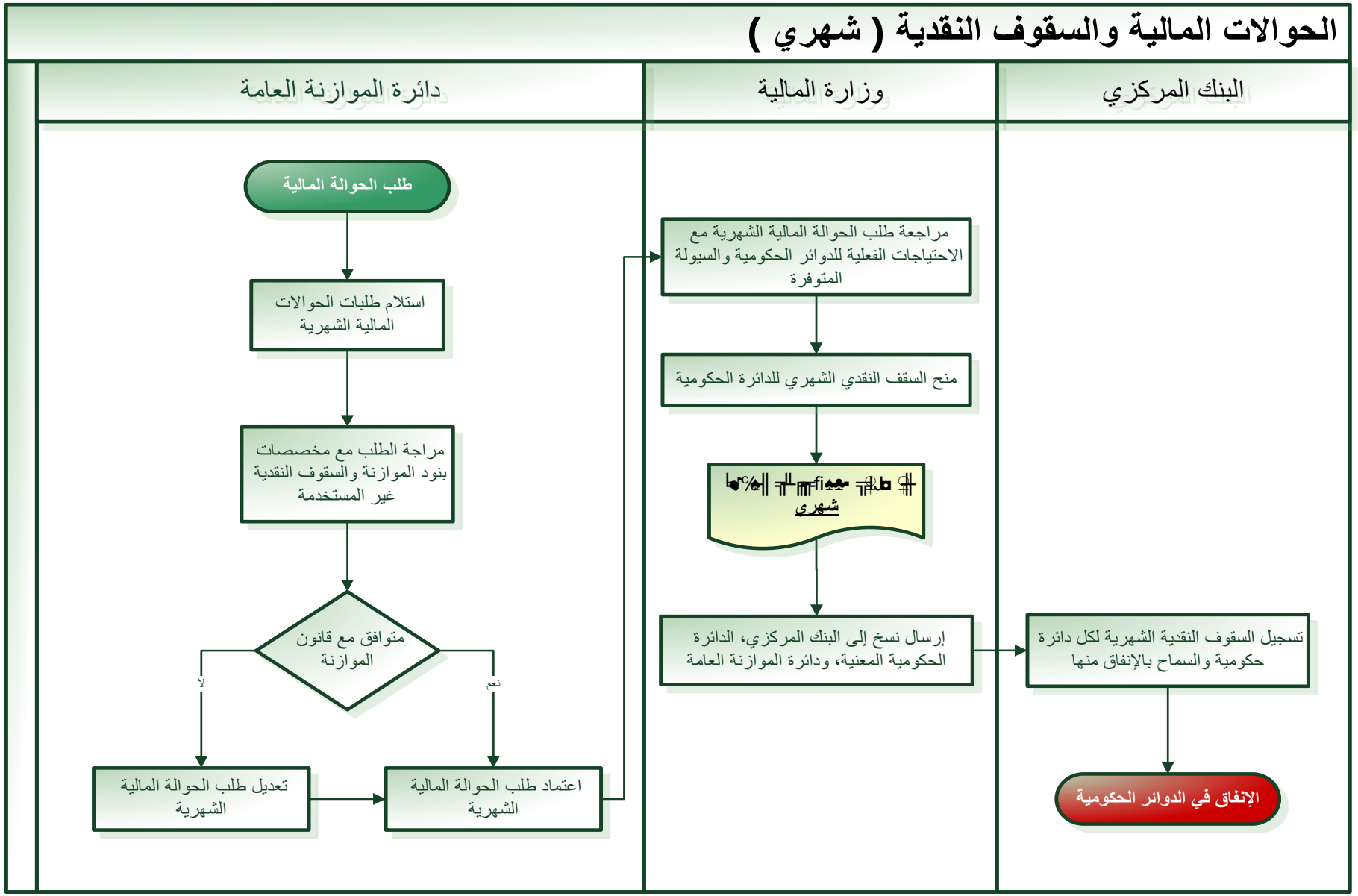
الحوالات المالية والسقوف النقدية (شهري)
البنك المركزي
وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة
طلب الحوالة المالية
استلام طلبات الحوالات المالية الشهرية
مراجعة الطلب مع مخصصات بنود الموازنة والسقوف النقدية غير المستخدمة
متوافق مع قانون الموازنة
لا
نعم
تعديل طلب الحوالة المالية الشهرية
اعتماد طلب الحوالة المالية الشهرية
مراجعة طلب الحوالة المالية الشهرية مع الاحتياجات الفعلية للدوائر الحكومية والسيولة المتوفرة
منح السقف النقدي الشهري للدائرة الحكومية
شهري
إرسال نسخ إلى البنك المركزي، الدائرة الحكومية المعنية، ودائرة الموازنة العامة
تسجيل السقوف النقدية الشهرية لكل دائرة حكومية والسماح بالإنفاق منها
الإنفاق في الدوائر الحكومية

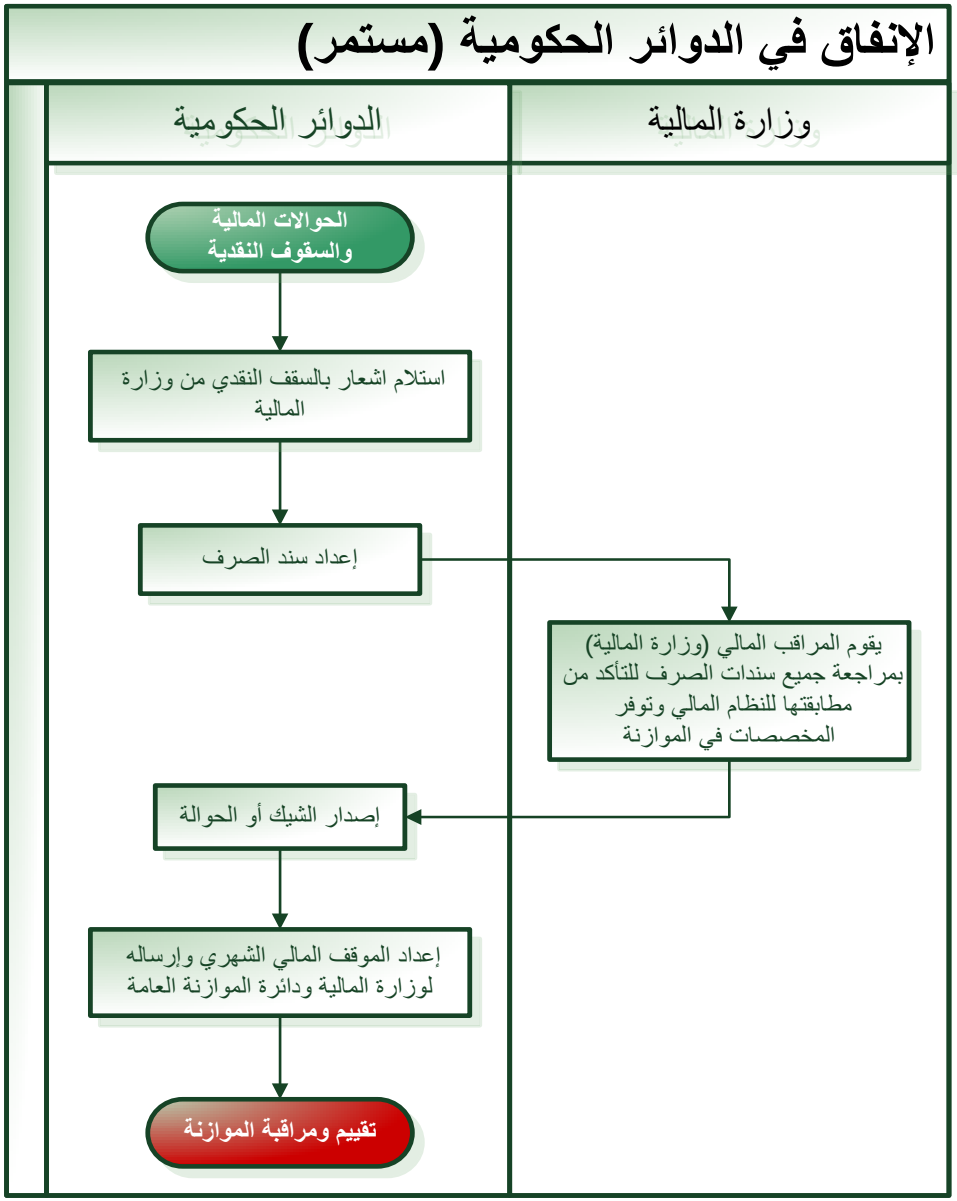
الإنفاق في الدوائر الحكومية (مستمر)
الدوائر الحكومية
وزارة المالية
الحوالات المالية والسقوف النقدية
استلام اشعار بالسقف النقدي من وزارة المالية
إعداد سند الصرف
يقوم المراقب المالي (وزارة المالية) بمراجعة جميع سندات الصرف للتأكد من مطابقتها للنظام المالي وتوفر المخصصات في الموازنة
إصدار الشيك أو الحوالة
إعداد الموقف المالي الشهري وإرساله لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة
تقييم ومراقبة الموازنة

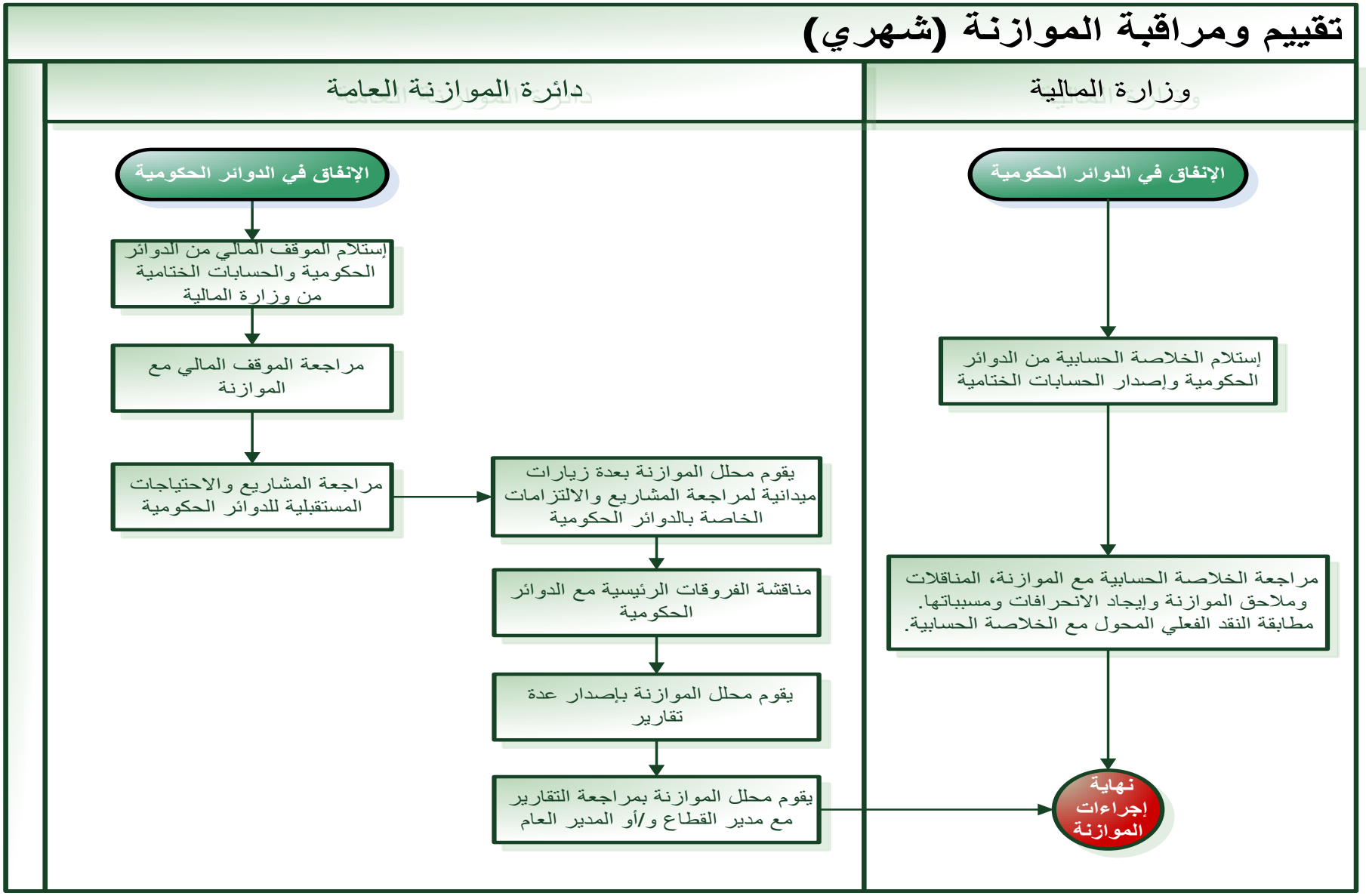
تقييم ومراقبة الموازنة (شهري)
وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة
الإنفاق في الدوائر الحكومية
إستلام الخلاصة الحسابية من الدوائر الحكومية وإصدار الحسابات الختامية
مراجعة الخلاصة الحسابية مع الموازنة، المناقلات وملاحق الموازنة وإيجاد الانحرافات ومسبباتها. مطابقة النقد الفعلي المحول مع الخلاصة الحسابية.
نهاية إجراءات الموازنة
الإنفاق في الدوائر الحكومية
إستلام الموقف المالي من الدوائر الحكومية والحسابات الختامية من وزارة المالية
مراجعة الموقف المالي مع الموازنة
مراجعة المشاريع والاحتياجات المستقبلية للدوائر الحكومية
يقوم محلل الموازنة بعدة زيارات ميدانية لمراجعة المشاريع والالتزامات الخاصة بالدوائر الحكومية
مناقشة الفروقات الرئيسية مع الدوائر الحكومية
يقوم محلل الموازنة بإصدار عدة تقارير
يقوم محلل الموازنة بمراجعة التقارير مع مدير القطاع و/أو المدير العام

إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام ٢٠١١

أولاً: إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية :

- ✓ إعداد مشروع قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢- قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢ وتم إقراره بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٩ .
- ✓ إعداد مشروع قانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٢ - قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٢ وقد تم اقراره بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٩ .
- ✓ إعداد مشروع قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١١- قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١ والذي تم إقراره بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨.
- ✓ اقرار قانون رقم (٣) لسنة ٢٠١١ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١ وذلك بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٨، كما تم اقرار قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١١ وذلك بتاريخ ٢٠١١/٨/٢ .
- ✓ ترجمة قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١ إلى اللغة الإنجليزية ونشره على الموقع الالكتروني للدائرة .

ثانياً: إعداد نظام التشكيلات :

إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ٢٠١١ وإقراره بتاريخ ٢٠١٢/١/١٠.

ثالثاً: إعداد تقارير حول تقييم الأداء للموازنة العامة :

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد تقارير دورية حول أداء الموازنة العامة خلال العام ٢٠١١ تتضمن تقييم أداء الموازنة العامة خلال عام ٢٠١١ مقارنة مع عام ٢٠١٠ .

رابعاً: إعداد ورقة بأولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ :

تم اعداد هذه الورقة الدورية في إطار الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة العامة وذلك بهدف تسليط الضوء على ابرز ملامح وابعاد الموازنة العامة ضمن الاطار متوسط المدى ٢٠١٢- ٢٠١٤ وكذلك على السياسات والاجراءات المقترح الاستناد اليها في اعداد مشروع موازنة عام ٢٠١٢، هذا اضافة الى تحديد إجمالي النفقات الراسمالية بما في ذلك المجال المالي المتوقع (Fiscal Space)، وقد تم رفع هذه الورقة التحليلية الى مجلس الوزراء لمناقشتها واقرارها.

خامساً: أهم الإنجازات والتطورات المتعلقة بتطبيق المفاهيم والمنهجيات الحديثة في إدارة الموازنة :

- ✓ تطوير نهج الموازنة الصديقة للطفل بما في ذلك نماذج الموازنة، وذلك بهدف اظهار ومتابعة المخصصات المالية المرصودة للطفل ضمن البرامج المختلفة موزعة حسب الفصول في قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢، حيث تم في عام ٢٠١١ العمل على :
  - مراجعة وتحليل وتعديل الخطط الاستراتيجية والبرامج والمشاريع والانشطة ومؤشرات قياس الأداء لأربع وزارات ريادية وهي وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية وذلك بهدف تقديم التوصيات لهذه الوزارات حول كيفية ابراز المخصصات المتعلقة بالطفل ضمن موازنات هذه الوزارات .
  - تطوير نماذج حديثة للموازنة تتعلق بالطفل وعقد دورات تدريبية للموظفين المعنيين في دائرة الموازنة العامة والوزارات الريادية حول تطبيق هذه النماذج.
  - عقد جولة استطلاعية للمعنيين في دائرة الموازنة العامة الى دولة جنوب افريقيا للاستفادة من تجربتها في مجال الموازنة الموجهة بالنتائج وموازنة الطفل.
  - تقييم التطور الذي طرأ على عملية اعداد الموازنة ومدى تحقق النتائج المستهدفة بهذا الخصوص بالتعاون مع اليونيسيف.
- ✓ توقيع اتفاقية تعاون مع اليونيسيف بخصوص الموازنة الصديقة للطفل، حيث ستسهم هذه الاتفاقية في تعزيز الجهود المبذولة للحفاظ على حقوق الطفل في المملكة من خلال تقييم السياسات والخطط المتعلقة بحقوق الطفل وتحديد حجم الموارد التي تخصصها الحكومة للإنفاق على البرامج والأنشطة المتعلقة بالطفل، إضافة إلى متابعة أداء الوزارات فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه حقوق الطفل وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية .
- ✓ مراجعة الأنشطة والبرامج ومؤشرات قياس الأداء التي تم اعتمادها في موازنة عام ٢٠١١ والتي تعنى بشؤون المرأة في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية وتوزيع المخصصات المقدرة للإناث حسب البرامج في قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢.

- ✓ السير قدماً في تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج حيث تم تصنيف برامج النفقات الجارية على مستوى الانشطة في قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١.

- ✓ البدء بتنفيذ التطبيق التجريبي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على مشروع قانون موازنة عام ٢٠١٢. وقد تم اعداد وادخال موازنات سبعة عشرة وزارة ودائرة حكومية من خلال هذا النظام وتدريب كوادرها البشرية عليه.

- ✓ إصدار وثيقة **"ملخص الموازنة"** للسنة المالية ٢٠١١ وذلك بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي الثاني/ USAID: وقد تم إعداد هذه الوثيقة لأول مرة في عام ٢٠١١، والتي تسهم في تحسين تقييم إدارة الموازنة العامة في المملكة من قبل الهيئات الدولية المختصة، خصوصاً فيما يتعلق بالشفافية واعداد التقارير حول إعداد الموازنة وتنفيذها، إضافة الى تعزيز مبدأ المشاركة في هذا المجال. وتتضمن هذه الوثيقة المواضيع الرئيسية التالية :

  - خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2010 .
  - فرضيات موازنة عام 2011.
  - التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2011 .
  - أبرز ملامح الموازنة لعام 2011 .
  - أهم المستجدات في موازنة عام 2011 .
  - آلية إعداد الموازنة العامة.
  - الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة.
  - المخاطرالمحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة خلال المدى المتوسط .

- ✓ اصدار وثيقة **"دليل المواطن للموازنة العامة"** للسنة المالية ٢٠١١ أيضاً بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي الثاني: وقد تم إعداد هذه الوثيقة لأول مرة في عام ٢٠١١، وتهدف إلى تقوية قنوات الاتصال بين الحكومة والمواطن انطلاقاً من القناعة بأهمية نشر الوعي والمعرفة حول شؤون الموازنة العامة في المملكة وتعزيز مبدأ المشاركة الواعية في هذا المجال. كما تعبر الوثيقة عن التزام الدائرة بتعزيز الشفافية حول حجم وهيكل ايرادات المملكة ونفقاتها، بما في ذلك حجم المخصصات المالية الموجهة للخدمات العامة التي تمس حياة المواطن اليومية كالتعليم والصحة وكذلك المخصصات المالية الموجهة للرواتب والتقاعد والمساعدات الاجتماعية، بحيث يكون بمقدور المواطن معرفة مصادر التمويل ووجهة الإنفاق العام وذلك بأسلوب سهل ومبسط. وتتضمن هذه الوثيقة المواضيع الرئيسية التالية :

  - ما هي الموازنة ؟
  - ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي ؟

- أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية لعام ٢٠١٠ .
- الموازنة العامة لعام ٢٠١١ وتتضمن :

- فرضيات الموازنة.
- أهم المستجدات في موازنة عام ٢٠١١.
- من أين تأتي الحكومة بأموالها؟
- على ماذا تنفق الحكومة أموالها؟

- لماذا تقترض الحكومة ؟
- دور المواطن في المحافظة على الممتلكات وتنفيذ الموازنة .

✓ المساهمة في انجاز كتاب **"توجهات الانفاق العام"** المعد من قبل مشروع الاصلاح المالي الثاني/ USAID والذي يغطي القطاعات ذات الاولوية والمتمثلة في الصحة والتعليم والمياه والنقل والتنمية الاجتماعية. ويهدف الكتاب الى المساهمة في تحسين كفاءة الانفاق وزيادة فعالية البرامج واعادة تخصيص الموارد بما يتوافق مع الاهداف الوطنية.

✓ المساهمة في إعداد مسودة **" دليل الموازنة"** بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي الثاني، وهي الآن في طور المراجعة. ويتم اعداد هذا الدليل بغرض استخدامه من قبل محللي الموازنة في دائرة الموازنة العامة والموظفين المعنيين في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، حيث يُقدّم الدليل إرشادات تتعلق بكيفية تحليل الموازنة والغاية المتوخاة من القيام بهذا التحليل، كما يُقدّم وصفاً لكل خطوة من خطوات دورة الموازنة ويُدرج المتطلبات الأساسية والتقنيات المناسبة لكل خطوة.

سادسا: إعداد التقرير السنوي :

قامت دائرة الموازنة العامة في عام ٢٠١١ بإعداد التقرير السنوي السادس لعام ٢٠١٠ حيث تضمن هذا التقرير استراتيجية دائرة الموازنة العامة للاعوام ٢٠١٠-٢٠١٣، ومهام دائرة الموازنة بالاضافة الى خلاصة الأداء الإقتصادي والمالي خلال عام ٢٠١٠ وأبرز المرتكزات التي استندت اليها موازنة عام ٢٠١٠، الى جانب انجازات الدائرة وتطلعاتها المستقبلية.

سابعاً: تحديث أدلة الموازنة :

ضمن إطار سعي الدائرة لمواكبة التطبيقات العالمية للموازنة وادراكاً بضرورة تحليل بنود الايرادات والنفقات، فقد تم الإنتهاء من إعداد دليل النفقات لعام ٢٠١٠ ودليل الإيرادات لعام ٢٠١٠ اللذان يتضمنان المرجعية التشريعية لكل بند من بنود الايرادات والنفقات مصنفة حسب خارطة الحسابات المعتمدة في عام ٢٠١٠.

ثامناً: الإجابة على توصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلسي الأعيان والنواب:

في إطار متابعة الحكومة لتوصيات مجلسي الأعيان والنواب قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد مصفوفة خاصة للإجابة على توصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلسي الأعيان والنواب حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١ ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١١ تم فيها تحديد التوصية وموضوعها والجهة المعنية بالرد والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية.

تاسعاً : تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة من خلال :

✓ **رفع كفاءة الموارد البشرية** : حيث تم اشراك موظفي الدائرة في العديد من الورش والدورات التدريبية خلال عام ٢٠١١ :

الرقم	العنوان	مكـــان الانعقاد	تاريخ الانعقاد
١	متابعة وتقييم مؤشرات الاداء في الوزارات والدوائر الحكومية	الشارقة	٩-١/٣/٢٠١١
٢	تنمية المهارات الادارية والمالية	اسطنبول	٢٠-١٢/٣/٢٠١١
٣	تنمية المهارات الادارية والمالية	الشارقة	٣١-٢٣/٣/٢٠١١
٤	متابعة وتقييم مؤشرات الاداء في الوزارات والدوائر الحكومية	الشارقة	١٠-٢/٤/٢٠١١
٥	الموازنة العامة في ظل اللامركزية	اسطنبول	٢٠-١٢/٤/٢٠١١
٦	متابعة وتقييم مؤشرات الاداء في الوزارات والدوائر الحكومية	الشارقة	٢٣-٤/١/٥/٢٠١١
٧	الشبكات اللاسلكية	الشارقة	٩-١/٣/٢٠١١
٨	مهارات تصميم وتطوير المواقع الالكترونية	اسطنبول	٢٠-١٢/٣/٢٠١١
٩	حلقة دراسية حول (موازنات حكومات الدول النامية)	الصين	١٧-٦/٧/٧/٢٠١١
١٠	التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية	اسطنبول	١٣-٩/١٠/٢٠١١
١١	تدريب إخلاء واستخدام الطفايات	عمّان	١٨/١/١/٢٠١١
١٢	برنامج المحاسب الحكومي (التقدمة الثانية)	عمّان	٢٧/١/١/٢٠١١
١٣	حقوق وواجبات الموظف في قانون الضمان الاجتماعي (التقدمة الاولى)	عمّان	١٣-١/٣/١/٢٠١١
١٤	حقوق وواجبات الموظف في قانون الضمان الاجتماعي (التقدمة الثانية)	عمّان	٢٠-٢٤/٣/٢٠١١
١٥	التخطيط الاستراتيجي وتقييم ومراقبة الاداء	عمّان	١٤-١٨/٤/٢٠١١
١٦	برنامج الحكومة الالكتروني	عمّان	٢٠/٤/٢٠١١
١٧	تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية	عمّان	٢٤-٢٦/٤/٢٠١١
١٨	إدارة المستودعات الحكومية	عمّان	١٥-١٧/٥/٢٠١١
١٩	الرقابة الادارية / الورشة الاولى	عمّان	٥-٧/٦/٢٠١١
٢٠	الرقابة الادارية / الورشة الثانية	عمّان	١٢-١٤/٦/٢٠١١
٢١	رقابة الاداء/ الورشة الاولى	عمّان	٣-٥/٧/٢٠١١
٢٢	رقابة الاداء / الورشة الثانية	عمّان	١٠-١٢/٧/٢٠١١
٢٣	تحسين وظائف الرقابة الداخلية	عمّان	١٠/١٢/٢٠١١
٢٤	التدقيق والرقابة الداخلية على المخاطر	عمّان	١٢-١٥/٩/٢٠١١
٢٥	الدورة الصحافية الشاملة	عمّان	١٣-٢٤/١١/٢٠١١

✓ **تحسين بيئة العمل الداخلية وذلك من خلال:**

- تطبيق آخر التعديلات لحوسبة نظام البريد وحوسبة معلومات الموظفين وربطها مع الرواتب وتعديل البيانات حسب نظام (GFMIS) ونظام اللوازم والمستودعات ليتوائم مع التعديلات الاخيرة للأنظمة والقوانين ، بالإضافة الى حوسبة نماذج تقارير الاداء السنوية.

- نقل تجربة نظام اللوازم والمشتريات بالدائرة الى بعض الوزارات والدوائر الحكومية .
- إنجاز توسعة مدخل الموظفين ليتوائم والمدخل الرئيسي والانتهاء من طرح وإحالة المبنى الإضافي للدائرة للتنفيذ .
- تحديث دليل قواعد وإجراءات الرقابة الداخلية في التدقيق والرقابة في الدائرة.
- تطبيق نظام جديد لشؤون الموظفين وإدخال كافة المعلومات المطلوبة عليه.

عاشراً: الحوسبة :

وفي هذا المجال تم انجاز ما يلي :

- إصدار التقارير الخاصة بقانون الموازنة العامة لغايات مناقشات مجلس النواب .
- المتابعة والإشراف فنياً على إدخال بيانات نظام التشكيلات واصداره للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية .
- إعداد وتصميم وتحديث قاعدة البيانات والبرامج الخاصة بالأنظمة المالية في دائرة الموازنة العامة حسب تصنيف خارطة الحسابات الجديدة وهي : (الرواتب-شؤون الموظفين-النفقات-المشتريات-الآليات).
- إظهار قانون الموازنة العامة على موقع الدائرة على الانترنت وباللغتين العربية والإنجليزية وكذلك اظهار قانون موازنات الوحدات الحكومية باللغة العربية وذلك باستخدام صيغة (PDF).
- العمل على توزيع (نظام شؤون الموظفين والرواتب واللوازم) على الوزارات التي تطلبها وتنزيلها لديهم وتدريب كوادرهم على عمل هذه الانظمة .
- رفع سرعة خط الانترنت لدى الدائرة من 3 MB إلى 5 MB .
- التوصية بالاستغناء عن تجديد عقد توريد أنظمة التشريعات والقوانين الاردنية وتوفير البديل من خلال الانظمة الموجودة على موقع ديوان الرأي والتشريع.
- العمل على توفير عقد صيانة للخادم الرئيسي واجهزة ربط الشبكة بتلزيم الشركة الموردة بعقد الصيانة.
- الاستمرار في تقديم الدعم الفني لموظفي الدائرة من خلال صيانة أجهزة الحواسيب والشبكة وتوابعها.
- متابعة تطبيق استراتيجية إدارة المعرفة مع المديريات والوحدات المعنية .

- تطوير وتحديث استراتيجية إدارة المعرفة بناءً على الزيارات الميدانية والتقرير التقييمي لجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية .
- تطوير أدوات قياس (استبانات) لقياس استراتيجية إدارة المعرفة .

حادي عشر: جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية .

بهدف رفع الأداء المؤسسي للدائرة وتقديم خدمة بجودة أعلى، استمرت الدائرة بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي الثاني الممول من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بتطبيق المعايير الخاصة بجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، حيث كانت البداية بدراسة التقرير التقييمي من مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، والذي بيّن نقاط القوة وفرص التحسين وفقاً للعملية التقييمية ومن ثم إعادة تشكيل فرق العمل وإعداد خطط العمل وفقاً للمعايير بعد تلقي التدريب على مختلف الامور المتعلقة بالأداء المؤسسي والتميز. وتقوم هذه الفرق بمراجعة وتعديل منهجيات العمل لزيادة الترابط وتحقيق الفائدة المرجوة. وبهدف التعلّم والتحسين المستمر، قامت الدائرة بالاطلاع على تجارب الوزارات والدوائر المتميزة في هذا المجال.

التطلـــــعات المســتقبلية

أولاً : المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة من خلال العمل على ما يلـي :

- ✓ ضبط الإنفاق العام وتوجيهه بما يتفق والأولويات الوطنية.
- ✓ عدم التوسع في الدعم المقدم للوحدات الحكومية ولا سيما الدعم الجاري .
- ✓ الحفاظ على مستوى آمن لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .
- ✓ الإلتزام بسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً : مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة وذلك من خلال العمل على :

- ✓ تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج عن طريق تقييم أداء عدد من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفقاً لمؤشرات قياس الأداء المستهدفة وبيان مدى الإنحراف عنها.
- ✓ ترسيخ وتطوير نهج إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ضمن الإطار متوسط المدى.
- ✓ التوسع في تطبيق مكونات خارطة الحسابات للموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية من خلال :

- ❖ تصنيف برامج النفقات الجارية على مستوى الأنشطة للوحدات الحكومية في قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٤.
- ❖ تصنيف النفقات الجارية والرأسمالية على المستوى الأدنى للتصنيف الوظيفي في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014.
- ❖ تصنيف الموازنة على مستوى المديريات وفقاً للتصنيف التنظيمي في موازنة عام ٢٠١٥.

- ✓ إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام من خلال القيام بمراجعة الإنفاق العام لكافة القطاعات في قانون الموازنة العامة.
- ✓ تعميق تطبيق نهج اللامركزية من خلال اعداد استراتيجية لمشروع اللامركزية المالية تتضمن التخطيط الاستراتيجي واعداد الموازنة وتنفيذها ومراجعتها وتقييمها على مستوى المحافظات والبلديات وذلك لدعم الرؤيا حول احتياجات التنمية المحلية وربط هذه الاحتياجات بالسياسات الوطنية والتوجيه الفعال لاولويات الانفاق الرأسمالي حسب هذه الاحتياجات.
- ✓ تطوير قانون موازنات الوحدات الحكومية السنوي من حيث الشكل والمضمون ليتوافق مع المراحل المتقدمة من تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج بحيث يتم إخراج قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2014 وفقاً للتصور الجديد.
- ✓ تعزيز التوجه نحو مفهوم النوع الاجتماعي والطفل في موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٤.

- ✓ استكمال اعداد وادخال موازنات باقي الوزارات والدوائر الحكومية المدرجة في قانون الموازنة العامة ضمن نظام GFMIS .

ثالثاً : تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة من خلال :

- ✓ رفع كفاءة الموارد البشرية والاطلاع على تجارب الدول الرائدة في مجال المفاهيم الحديثة للموازنة.
- ✓ تحسين بيئة العمل الداخلية.
- ✓ نقل المعرفة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من أجل تطبيق المفاهيم الحديثة للموازنة ومتابعة تدريب كافة الوزارات والدوائر الحكومية على نظام GFMIS .

مفاهيم مستخدمة

الدائرة الحكومية : أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

الوحدة الحكومية : أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو منشأة عامة مستقلة مالياً و/أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.

الموازنة العامة : خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.

السنة المالية : السنة التي تبدأ في الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.

الإيرادات العامة : جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي أموال أخرى ترد للخزينة العامة.

النفقات العامـــــة :	**المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية (السقوف) لتمويل جميع بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية حسب قانون الموازنة العامة السنوي.**
النتائج المنتظـــرة :	**المنافع المتوقع تحقيقها من النفقات العامة.**
الإطـــار المالـــي متوسط المـــدى :	**الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط المستندة إلى توقعات الإقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الإقتصادية الرئيسية.**
إطـــار الإنفـــاق متوسط المـــدى :	**خطة الحكومة التفصيلية للنفقات العامة المتوقعة للدوائر الحكومية خلال المدى المتوسط.**
تشكيلات الوظائف :	**الجداول التي تتضمن عدد الوظائف ومسمياتها ودرجاتها و/أو رواتبها للدوائر والوحدات الحكومية وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.**
خارطة الحسابات :	**مجموعة من القواعد المحاسبية المعنية بالتسجيل والتصنيف المتسق والمناسب لمعاملات النظام المالي الحكومي.**
الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي وموازنة الطفل :	**حجم الموارد التي تخصصها الحكومة للإنفاق على البرامج والأنشطة المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الإناث) والطفل.**
نظام ادارة المعلومات الماليـــــة الحكوميـــــة GFMIS :	**نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط الوزارات والدوائر الحكومية مالياً مع وزارة المالية .**

الملحق الإحصائي

جدول رقم(1)

٢٠١١ خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية

بالالف دينار

البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
النفقـــــــــــــــــات		**الايـــــــــــــــرادات**	
النفقات الجارية	**5344846**	**الايرادات المحلية**	**4768702**
الجهاز المدني	1291151	الايرادات الضريبية	3367353
الجهاز العسكري	1768454	الايرادات غير الضريبية	1401349
النفقات الاخرى ومنها :	2285241		
التقاعد والتعويضات	858000	**المنح الخارجية**	**440000**
فوائد الدين العام	489000		
دعم المواد التموينية	340000		
دعم الوحدات الحكومية	183908		
النفقات الرأسمالية	**1024197**		
مشاريع مستمرة	397676		
مشاريع قيد التنفيذ	505608		
مشاريع جديدة	120913		
مجموع النفقات العامة	**6369043**	**مجموع الايرادات العامة**	**5208702**
		عجز الموازنة	**1160341**

موازنة التمـــــــــــويل

الاستخدامات	المبلغ	المصادر	المبلغ
تسديد عجز الموازنة	1160341	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	68180
تسديد اقساط القروض الداخلية المستحقة	700	قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة	35500
تسديد اقساط القروض الخارجية المستحقة	478297	القروض الداخلية	5053158
إطفاءات سندات دين للبنك المركزي	80000		
إطفاءات الدين الداخلي	3437500		
المجموع	**5156838**	**المجموع**	**5156838**

جدول رقم (2)

٢٠١١ خلاصة قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١١ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية

(بالألف دينار)

البيـــان	المبلـــغ	البيـــان	المبلـــغ
النفقـــــــــات		**الإيـــــــــرادات**	
النفقات الجارية	527,000	المنح الخارجية	584,000
النفقات الرأسمالية	57,000		
مجموع النفقات	**584,000**	**مجموع الايرادات**	**584,000**

جدول رقم (٣)

٢٠١١ خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنة المالية

بالدينار

الرمز	القسم الوظيفي	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	المجموع
701	الخدمات العمومية العامة	901785500	63883640	965669140
702	الدفاع	937596000	33533000	971129000
703	النظام العام وشؤون السلامة العامة	746783000	87193000	833976000
704	الشؤون الاقتصادية	111567806	382906175	494473981
705	حماية البيئة	1296286	18662240	19958526
706	الإسكان ومرافق المجتمع	97369000	144683600	242052600
707	الصحة	494684000	169579345	664263345
708	الترفيه والثقافة والشؤون الدينية	88261908	42542800	130804708
709	التعليم	701154500	110242200	811396700
710	الحماية الاجتماعية	1791348000	27971000	1819319000
المجموع		**5871846000**	**1081197000**	**6953043000**

جدول رقم (4)

٢٠١١ إجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات لعام

بالدينار

المحافظة		٢٠١١ مقدر
11	المركز	695455316
21	محافظة اربد	43626782
22	محافظة المفرق	26687822
23	محافظة جرش	25035692
24	محافظةعجلون	13341605
31	محافظة العاصمة	83076187
32	محافظة البلقاء	27243100
33	محافظة الزرقاء	51033784
34	محافظة مادبا	15439673
41	محافظة الكرك	28199207
42	محافظة معان	27480532
43	محافظة الطفيلة	12812365
44	محافظة العقبة	31764935
المجموع		**1081197000**

جدول رقم (٥)

تطور اداء الموازنة العامة ومؤشرات الملاءة المالية للسنوات ٢٠٠٢-٢٠١١

البيان	فعلي 2002	فعلي 2003	فعلي 2004	فعلي 2005	فعلي 2006	فعلي 2007	فعلي 2008	فعلي 2009	فعلي 2010	فعلي أولي 2011
الإيرادات المحلية	1,644.1	1,675.6	2,147.2	2,561.8	3,164.4	3,628.1	4,375.4	4,187.9	,261.1	4,198.9
المنح الخارجية	491.9	937.4	811.3	500.3	304.6	343.4	718.3	333.4	01.7	1,215.0
مجموع الإيرادات العامة	2,136.0	2,613.0	2,958.5	3,062.1	3,469.0	3,971.5	5,093.7	4,521.3	4,662.8	5,413.9
النفقات الجارية	1,899.9	2,163.7	2,377.8	2,908.0	3,118.1	3,743.9	4,473.4	4,586.0	4,746.6	5,743.3
النفقات الرأسمالية	496.3	646.1	802.7	630.9	794.1	842.6	958.5	1,444.6	961.4	1,058.5
مجموع النفقات العامة	2,396.2	2,809.8	3,180.5	3,538.9	3,912.2	4,586.5	5,431.9	6,030.6	5,708.0	6,801.8
عجز الموازنة العامة										
بعد المنح	220.2-	196.8-	222.0-	476.8-	443.2-	615.0-	338.2-	1,509.3-	1,045.2-	1,387.9-
قبل المنح	712.1-	1,134.2-	1,033.3-	977.1-	747.8-	958.4-	1,056.5-	1,842.7-	1,446.9-	2,602.9-
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج										
بعد المنح	3.2%-	2.7%-	2.7%-	5.3%-	4.2%-	5.1%-	2.2%-	8.9%-	5.6%-	6.8%-
قبل المنح	10.5%-	15.7%-	12.8%-	10.9%-	7.0%-	7.9%-	6.8%-	10.9%-	7.7%-	12.7%-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	6,779.0	7,229.0	8,091.0	8,925.0	10,675.4	12,131.4	15,593.4	16,912.2	18,762.0	20,476.5
صافي الدين العام	6,685.4	7,095.8	7,182.8	7,493.7	7,349.5	8,199.3	8,551.2	9,660.0	11,462.8	13,401.8
% من الناتج	98.6%	98.2%	88.8%	84.0%	68.8%	67.6%	54.8%	57.1%	61.1%	65.4%
مؤشرات الملاءة المالية										
نسبة الايرادات العامة للناتج	31.5%	36.1%	36.6%	34.3%	32.5%	32.7%	32.7%	26.7%	24.9%	26.4%
نسبة الايرادات المحلية للناتج	24.3%	23.2%	26.5%	28.7%	29.6%	29.9%	28.1%	24.8%	22.7%	20.5%
نسبة المنح الخارجية للناتج	7.3%	13.0%	10.0%	5.6%	2.9%	2.8%	4.6%	2.0%	2.1%	5.9%
نسبة النفقات العامة للناتج	35.3%	38.9%	39.3%	39.7%	36.6%	37.8%	34.8%	35.7%	30.4%	33.2%
نسبة النفقات الجارية للناتج	28.0%	29.9%	29.4%	32.6%	29.2%	30.9%	28.7%	27.1%	25.3%	28.0%
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	7.3%	8.9%	9.9%	7.1%	7.4%	6.9%	6.1%	8.5%	5.1%	5.2%
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	20.7%	23.0%	25.2%	17.8%	20.3%	18.4%	17.6%	24.0%	16.8%	15.6%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة	68.6%	59.6%	67.5%	72.4%	80.9%	79.1%	80.6%	69.4%	74.7%	61.7%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية	86.5%	77.4%	90.3%	88.1%	101.5%	96.9%	97.8%	91.3%	89.8%	73.1%
تغطية المنح للنفقات العامة	20.5%	33.4%	25.5%	14.1%	7.8%	7.5%	13.2%	5.5%	7.0%	
نسبة نمو النفقات العامة	3.45%	17.26%	13.19%	11.27%	10.55%	17.24%	18.4%	11.0%	5.3%-	19.2%
نسبة نمو النفقات الجارية	0.66%-	13.88%	9.90%	22.30%	7.22%	20.07%	19.5%	2.5%	3.5%	21.0%
نسبة نمو النفقات الرأسمالية	22.91%	30.18%	24.24%	21.40%-	25.87%	6.11%	13.8%	50.7%	33.4%-	10.1%
نسبة نمو الايرادات المحلية	0.87%-	1.92%	28.15%	19.31%	23.52%	14.65%	20.6%	4.3%-	1.7%	1.5%-
نسبة نمو المنح الخارجية	13.50%	90.57%	13.45%-	38.33%-	39.12%-	12.74%	109.2%	53.6%-	20.5%	202.5%
نسبة نمو الايرادات العامة	2.10%	22.33%	13.22%	3.50%	13.29%	14.49%	28.3%	11.2%-	3.1%	16.1%

جدول رقم (6)

الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2011

(بالدينار)

الموازنة الجارية			
المبـلغ	**البيـــــان**	**المبـلغ**	**البيـــــان**
	الايـــــرادات		**النفقـــــات**
644,211,660	إيرادات بيع السع والخدمات	901,600,160	**النفقات الجارية ومنها :**
17,638,000	إيرادات دخل الملكية	263,631,363	تعويضات العاملين
283,848,700	إيرادات مختلفة	449,863,797	استخدام السلع والخدمات
266,495,200	دعم حكومي	60,442,000	فوائد القروض الداخلية والخارجية
68,041,000	منح خارجية	84,341,000	مساعدات اجتماعية
		786,010,944	**النفقات الرأسمالية**
		504,295,144	تمويل داخلي
		82,586,800	الدعم الحكومي
		131,088,000	قروض خارجية
		68,041,000	منح خارجية
1,280,234,560	**مجموع الإيرادات**	**1,687,611,104**	**مجموع النفقات**
407,376,544-	**صافي العجز قبل التمويل**		

موازنة التمويل المجمعة			
المبلغ	**المصادر**	**المبلغ**	**الإستخدامـات**
262,647,256	الوفر قبل التمويل مجموع	670,023,800	العجز قبل التمويل مجموع
131,088,000	الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية القروض	152,672,256	أقساط القروض الداخلية المستحقة تسديد
618,728,000	القروض الداخلية مسحوبات	29,738,000	أقساط القروض الخارجية المستحقة تسديد
276,739,054	احتياطيات لتسديد التزامات استخدام	194,728,000	فائض الوحدات الحكومية للخزينة تحويل
100,000	قروض إسكان الموظفين أقساط	239,703,654	لتسديد التزامات احتياطيات
		1,390,000	الإسكان الممنوحة للموظفين قروض
		1,046,600	أخرى
1,289,302,310	**المصادر مجموع**	**1,289,302,310**	**المجموع**

تشمل النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات الذاتية و/أو الإحتياطيات و/أو القروض الداخلية

جدول رقم (1/7)

تطور موازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2002-2008

(مليون دينار)

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اجمالي الايرادات	**464**	**635.7**	**604.1**	**642.8**	**876.8**	**1194**	**1498**
الايرادات الجارية	269.8	300.1	369.9	385.7	500.8	919.9	1085
الايرادات الرأسمالية	69.3	158.8	37.9	39.6	128.2	65.8	51.77
اعانة الحكومة	60.5	62.9	64.6	59.4	63.7	63.2	177.7
مساهمة الحكومة في المشاريع الإنمائية	48.9	31.1	17.2	60.8	63.7	75.8	135.2
المنح والهبات الاخرى	10.3	21.2	48.8	79.3	66.7	41.1	22.58
مخصصات القروض المرصودة ضمن وزارة التخطيط	0	0.2	0.1	0.2	0	0	0
دعم حزمة الامان الاجتماعي	1.2	0	0.1	2.4	2.2	2.5	2.67
مساهمة الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية	0	0	0.7	1	3.4	3.6	4
اخرى	4	61.4	64.8	14.4	48.1	21.8	18.85
اجمالي الانفاق	**418.9**	**477**	**498.5**	**565.8**	**576.2**	**1062**	**1350**
النفقات الجارية	241.2	245.6	257.2	282.9	312	681.9	801.2
الرواتب والأجور والعلاوات	74.4	78.1	85.7	88.2	97.4	135.4	180.8
النفقات التشغيلية	108.1	109.9	117	132.1	155	456.1	508.3
النفقات التحويلية	58.4	57.3	54.3	62.4	59.1	90.3	110.9
النفقات الاخرى (غير عادية)	0.3	0.3	0.2	0.2	0.5	0.1	1.23
النفقات الرأسمالية	177.7	231.4	241.3	282.9	264.2	380	548.5
المشاريع الممولة ذاتيا	130	121.3	108.7	176.6	181.3	283.1	494.7
المشاريع الممولة من القروض	37.8	27.5	19.8	14.6	11.9	56.8	31.26
المشاريع الممولة من المنح	9.9	82.6	112.8	91.7	71	40.1	22.58
موازنـــــــــــة التمويـــــــــل							
الاستخدامات	**191.5**	**283.3**	**165.8**	**208.6**	**396.6**	**382**	**794.8**
تسديد العجز	72.5	55.2	29.9	45.4	6.7	93.2	172.7
تسديد اقساط القروض الداخلية	7.2	22.4	41.3	36	74.9	43.6	78.31
تسديد اقساط القروض الخارجية	7.6	10	4	22.6	9.4	22.3	25.73
عجوزات سابقة / مدورة	1.3	0.2	1.3	0	0	0	0
اخرى	102.9	195.5	89.3	104.6	305.6	223	518.1
المصادر	**304.9**	**344.1**	**273.1**	**339.1**	**475.8**	**531.2**	**813.8**
وفر الموازنة	117.6	213.9	135.5	122.4	307.4	224.9	325.4
قروض داخلية	30.1	50.5	40	57.9	65	81.4	207.9
قروض خارجية	37.7	23.8	13.9	12.4	6.2	53.6	58.9
وفورات سابقه / مدورة	119.1	53.3	59.6	107.3	95.3	137.9	57.07
اخرى	0.4	2.6	24.1	39.1	1.9	33.5	164.5
العجز / الوفر قبل التمويل	**45.1**	**158.7**	**105.6**	**77**	**300.6**	**131.8**	**131.7**
العجز/ الوفر بعد التمويل	**113.4**	**60.8**	**107.3**	**130.5**	**79.2**	**149.2**	**149.1**

جدول رقم (2/7)

تطور موازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2009 - 2011

بالدينار

	البيـــــــــــــــان	فعلي 2009	فعلي 2010	اعادة تقدير 2011
	الايـــــــــــــرادات			
111	الضرائب على الدخل والارباح	6,099,228	6,057,400	6,050,000
114	الضرائب على السلع والخدمات	4,097,894	5,044,718	6,147,334
131	المنح الخارجية	28,215,455	27,408,187	55,601,000
133	دعم حكومي	306,608,630	263,762,856	254,748,300
141	ايرادات دخل الملكية	13,055,541	17,205,422	17,834,000
142	ايرادات بيع السلع والخدمات	996,016,827	730,380,686	32,828,400-
145	الايرادات المختلفة	156,147,525	183,323,626	222,021,666
	مجموع الايرادات	**1,510,241,100**	**1,233,182,895**	**529,573,900**
	النفقـــــــــــــات			
	النفقـــــــات الجـــــارية			
211	الرواتب والاجور والعلاوات	204,554,554	213,127,782	237,263,435
212	مساهمات الضمان الاجتماعي	15,437,636	17,216,698	19,482,265
221	استخدامات السلع والخدمات	491,935,194	488,556,056	465,300,700
241	الفوائد الخارجية	12,746,043	18,023,854	21,050,000
242	الفوائد الداخلية	23,267,022	31,567,116	43,975,300
251	الاعانات لمؤسسات عامة غير مالية	12,995,121	11,337,279	10,739,000
263	الدعم لوحدات حكومية عامة	3,194,000	2,948,000	3,371,000
271	التقاعد والتعويضات	5,683,395	4,928,417	4,830,000
272	مساعدات اجتماعية	84,883,245	78,817,933	84,341,000
282	نفقات اخرى متنوعة	15,782,976	16,391,326	20,710,200
311	اصول ثابتة	106,551	33,093	58,000
	مجموع النفقات الجارية	**870,585,737**	**882,947,554**	**911,120,900**
	النفقات الرأســـــــمالية			
202001	رأسمالية - تمويل داخلي	299,673,571	448,813,355	347,968,900
202002	رأسمالية - دعم حكومي	142,117,316	84,931,910	70,567,000
203	رأسمالية - قروض خارجية	101,943,556	301,745,283	92,881,000
204	رأسمالية - منح	28,215,455	27,408,187	54,190,000
	مجموع النفقات الرأسمالية	**571,949,898**	**862,898,735**	**565,606,900**
	اجمالي النفقات	**1,442,535,635**	**1,745,846,289**	**1,476,727,800**
	صافي العجز / الوفر قبل التمويل	**67,705,465**	**512,663,394-**	**947,153,900-**
	موازنة التـــــــــمويل المجمعة			
	الاستخدامـــــــــــات			
5113001	تسديد العجز قبل التمويل	162,031,538	720,464,533	1,158,880,000
5111001	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة	70,600,841	81,539,709	202,594,100
5111002	تسديد اقساط القروض الخارجية المستحقة	27,478,617	29,238,072	30,129,000
5114001	تحويل فائض الوحدات الحكومية للخزينة	246,825,667	170,970,464	141,366,142
5114002	تحويل دعم حكومي غير مصروف للخزينه	1,054,301	2,015,965	2,448,443
5119004	رديات ايرادات سنوات سابقة وذمم	-	4,168,800	-
5119007	احتياطات لتسديد التزامات	374,541,496	339,892,460	286,714,375
5119008	تسديد التزمات	28,899,594	44,298,504	5,134,600
5119010	قروض الاسكان الممنوحة للموظفين	1,364,000	2,388,974	1,390,000
5119999	اخرى	3,885,553	5,596,236	1,837,000
	مجموع الاستخدامات	**916,681,607**	**1,400,573,717**	**1,830,493,660**
	المصادر			
4113001	وفر الموازنة قبل التمويل	229,737,003	207,801,139	211,726,100
4111001	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	69,388,401	301,745,283	92,881,000
4111002	مسحوبات القروض الداخلية	319,003,962	543,756,178	1,184,423,000
4119004	استخدام احتياطيات لتسديد التزامات	294,574,841	336,601,481	340,120,260
4119005	تمويل اضافي من الخزينة	-	40,000	1,238,100
4119006	اقساط قروض اسكان الموظفين	176,400	100,000	100,000
4119007	امانات ورديات نفقات سنوات سابقة	-	7,237,400	-
4119999	اخرى	3,801,000	3,292,236	5,200
	مجموع المصادر	**916,681,607**	**1,400,573,717**	**1,830,493,660**
	العجز /الوفر بعد التمويل	**0**	**0**	**0**

جدول رقم (8)

إجمالي الوظائف حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة في الوزارات والدوائر الحكومية لسنة 2011

رقمه	الفصل	العدد لسنة 2010	الاحداثيات			الغاء		النقل		نقل نظام حدمة مدنية / خاص		العدد لسنة 2011
			جديدة	لغايات التثبيت	تعبأ بالنقل	نقل	شواغر	(-)	(+)	(-)	(+)	
	ا- حسب نظام الخدمة المدنية											
0 101	الديـوان الملكي الهاشمي	279	0	0	0	0	1	1	0	0	0	277
0 201	مجلـس الامـــه	680	0	0	0	1	54	0	1	0	0	626
0 301	رئاسة الوزراء	23	0	0	0	0	0	0	1	0	0	24
0 302	رئاسة الوزراء / ديوان التشريع والرأي	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7
0 303	رئاسة الوزراء / دائرة الشراء الموحد	64	3	0	0	0	5	1	0	0	0	61
0 304	رئاسة الوزراء / وكالة الانباء	129	0	0	0	0	0	0	5	8	0	126
0 380	وزارة الشؤون البرلمانية	37	7	0	3	0	2	0	2	0	0	47
0 401	ديوان المحاسبة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
0 501	وزارة تطوير القطاع العام	99	2	0	0	0	2	0	0	0	0	99
0 601	ديـوان الخـدمه المدنيـه	275	0	0	0	0	0	2	2	0	0	275
0 701	وزارة التنمية السياسية	60	1	0	0	1	5	1	1	0	0	55
0 901	المـركز الجغرافي الملكي الأردني	264	13	0	0	0	15	0	0	0	0	262
1001	وزارة الداخليـــه	1191	1	0	1	0	10	0	3	44	11	1153
1002	وزارة الداخليه /دائرة الاحـوال المدنيه والجوازات	1049	0	0	0	0	17	1	0	0	0	1031
1101	وزارة العـــدل	4258	100	0	0	0	10	2	3	0	0	4349
1201	دائـرة قاضي القضـاة	1027	50	0	0	0	5	0	0	0	0	1072
1301	وزارة الخارجيـــه	281	2	0	2	0	2	1	7	0	0	289
1401	دائرة الشؤون الفلسطينيه	146	0	0	0	0	1	0	0	0	0	145
1501	وزارة الماليـــه	1268	0	0	1	5	40	1	0	0	0	1223
1502	وزارة الماليه / دائرة المـوازنه العامه	149	0	0	0	0	1	0	0	0	0	148
1504	وزارة الماليه / دائرة الاراضي والمساحه	1649	0	0	5	0	18	1	0	0	0	1635
1505	وزارة الماليه / دائرة اللـوازم العامه	118	0	0	0	0	4	0	0	0	0	114
1506	وزارة الماليه/دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	1679	5	0	0	16	3	0	4	0	0	1669
1601	وزارة الصناعه والتجاره	738	14	0	3	0	21	3	6	0	0	737
1602	وزارة الصناعة والتجارة / دائرة مراقبة الشركات	165	3	0	3	0	0	0	5	0	0	176
1701	وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط	187	0	0	0	0	0	0	0	0	0	187
1702	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامه	673	0	0	0	0	19	0	0	0	0	654
1801	وزارة السياحه والاثار / السياحه	352	0	0	0	0	20	0	1	0	0	333
1802	وزارة السياحه والآثار /دائرة الآثار العامه	1228	4	0	0	1	39	3	0	0	0	1189
1901	وزارة الشؤون البلديه	741	0	0	0	0	69	2	2	0	0	672
2001	وزارة الطاقه والثروه المعدنيه	441	118	0	0	0	54	0	0	0	0	505
2002	وزارة الطاقه والثروه المعدنيه/سلطة المصادر الطبيعيه	712	0	0	0	0	28	0	0	0	0	684
2101	وزارة الاشغال العامـــه والاسكان	5236	1	0	8	1	97	49	12	0	0	5110
2102	وزارة الاشغال العامه / دائرة العطاءات الحكوميه	129	7	0	0	0	23	0	4	0	0	117
2103	وزارة الاشغال العامة / دائرة الابنية الحكومية	1439	0	0	4	1	238	11	40	0	0	1233
2201	وزارة الزراعـــه	6781	0	0	0	0	199	7	2	0	0	6577
2301	وزارة المياه والري	176	0	0	11	2	13	1	0	0	0	171
2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	1722	0	0	1	3	33	1	1	0	0	1687
2401	وزارة البيئة	208	0	0	0	0	25	0	1	0	0	184
2501	وزارة التربيه والتعليم	101230	3871	0	9	0	1231	2	13	0	0	103890
2601	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	419	0	0	0	1	12	3	0	0	0	403
2701	وزارة الصحـه	29801	1200	0	0	3	0	1	1	0	0	30998
2801	وزارة التنميه الاجتماعيه وشؤون المرأة	2851	0	0	2	0	15	2	1	0	0	2837
2901	وزارة العمـل	515	0	0	0	0	8	0	0	0	0	507
3001	وزارة الثقافـه	351	0	0	0	1	19	1	2	0	0	332
3002	وزارة الثقافـه/ دائرة المطبوعات والنشر	123	7	0	0	0	7	2	1	0	0	122
3003	وزارة الثقافـه / المكتبة الوطنية	112	0	0	0	0	0	2	0	0	0	110
3101	وزارة النقـل	168	0	0	0	28	4	0	0	0	0	136
3103	وزارة النقل/دائرة الارصاد الجويه	295	0	0	0	0	26	1	0	0	0	268
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1713	0	0	0	2	105	19	0	0	0	1587
المجموع		**173240**	**5409**	**0**	**53**	**66**	**2500**	**121**	**121**	**52**	**11**	**176095**
	ب- حسب الأنظمة الخاصة											
0 101	الديوان الملكي الهاشمي	18	2	0	0	0	0	0	0	0	0	20
0 301	رئاسة الوزراء	349	0	0	0	0	0	0	0	0	0	349
0 302	رئاسة الوزراء/ ديوان التشريع والرأي	69	3	0	0	0	0	0	0	0	0	72
0 304	رئاسة الوزراء / وكالة الانباء الاردنية	157	0	0	0	0	7	0	0	0	8	158
0 350	ديوان المظالم	65	3	0	0	0	0	0	0	0	0	68
0 401	ديوان المحاسبة	696	7	0	0	0	0	0	0	0	0	703
1001	وزارة الداخلية	462	0	0	0	0	15	0	0	11	44	480
1101	وزارة العدل	880	51	0	0	0	0	0	0	0	0	931
1201	دائرة قاضي القضاة	192	10	0	0	0	0	0	0	0	0	202
1301	وزارة الخارجية	310	0	0	0	0	0	0	0	0	0	310
1503	وزارة المالية /دائرة الجمارك	2851	289	0	0	0	0	0	0	0	0	3140
المجموع		**6049**	**365**	**0**	**0**	**0**	**22**	**0**	**0**	**11**	**52**	**6433**
اجمالي		**179289**	**5774**	**0**	**53**	**66**	**2522**	**121**	**121**	**63**	**63**	**182528**

جدول رقم (9)

إجمالي الوظائف حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة في الوحدات الحكومية لسنة 2011

رقمه	الفصل	العدد لسنة 2010	الاحداثيات			الغاء		النقل		نقل نظام خدمة مدنية / خاص		العدد لسنة 2011
			جديدة	لغايات التثبيت	تعبأ بالنقل	نقل	شواغر	(-)	(+)	(-)	(+)	
	ا- حسب نظام الخدمة المدنية											
8102	سلطة المياه	6438	0	0	8	25	21	1	0	0	0	6399
8104	سكة حديد العقبة	651	6	0	0	0	20	0	0	0	0	637
8105	المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري	583	0	0	0	6	0	0	0	0	0	577
8107	مؤسسة المناطق الحرة	407	0	0	0	6	17	0	0	0	0	384
8109	المؤسسة الاستهلاكية المدنية	1441	0	0	0	0	5	0	0	0	0	1436
8110	مؤسسة التدريب المهني	1586	9	0	0	5	54	0	0	0	0	1536
8111	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	6808	47	0	0	2	30	0	0	0	0	6823
8114	الخط الحديدي الحجازي الاردني	151	0	1	0	0	19	0	0	0	0	133
8115	صندوق توفير البريد	57	0	0	0	0	0	0	0	0	0	57
8116	مجمع اللغة العربية الاردني	35	0	0	0	0	0	0	0	0	0	35
8117	المعهد الوطني للتدريب	84	2	0	1	0	9	0	0	0	0	78
8120	صندوق المعونة الوطنية	345	0	0	0	2	19	1	0	0	0	323
8124	مؤسسة المواصفات والمقاييس	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
8128	المؤسسة التعاونية الاردنية	160	0	0	0	6	20	0	0	0	0	134
8134	المجلس الاعلى للشباب	1354	0	0	4	0	136	0	2	0	0	1224
8135	مؤسسة تنمية أموال الأوقاف	53	1	0	0	0	1	0	0	0	0	53
8136	السلطة البحرية	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
8138	الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
8141	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	534	18	0	3	1	16	0	0	0	0	538
8144	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية	28	0	0	21	0	0	0	0	0	0	49
8151	هيئة تنظيم الطيران المدني	127	0	0	0	0	0	0	0	0	0	127
8152	المجلس الصحي العالمي	12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	12
8153	دائرة الافناء العام	157	0	0	0	0	16	0	0	0	0	141
8160	شركة تطوير العقبة	1100	0	865	0	0	50	0	0	0	0	1915
8163	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	73	0	0	1	0	0	0	0	0	0	74
8170	مستشفى الامير حمزة	500	500	0	0	0	1	0	0	0	0	999
	المجموع	22687	583	866	38	53	434	2	2	0	0	23687
	ب- حسب الأنظمة الخاصة											
8121	مؤسسة تشجيع الاستثمار	115	0	0	0	0	0	0	0	0	0	115
8122	صندوق التنمية والتشغيل	116	4	0	0	0	0	0	0	0	0	120
8124	مؤسسة المواصفات والمقاييس	373	18	0	0	0	0	0	0	0	0	391
8126	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	211	0	0	0	0	0	0	0	0	0	211
8127	مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	1590	0	0	0	0	22	0	0	0	0	1568
8129	سلطة اقليم البتراء التنموي السياحي	472	0	0	0	0	0	0	0	0	0	472
8131	هيئة تنظيم قطاع النقل	137	0	0	28	0	0	0	0	0	0	165
8132	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء	99	0	0	0	0	0	0	0	0	0	99
8133	هيئة الطاقة الذرية الاردنية	149	0	0	0	0	0	0	0	0	0	149
8136	السلطة البحرية	70	0	0	0	0	0	0	0	0	0	70
8138	الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضة	32	5	0	0	0	0	0	0	0	0	37
8139	هيئة الاعلام المرئي والمسموع	52	0	0	0	0	0	0	0	0	0	52
8140	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	98	0	0	0	0	0	0	0	0	0	98
8142	هيئة التأمين	122	0	0	0	0	22	0	0	0	0	100
8143	هيئة الاوراق المالية	181	0	0	0	0	20	0	0	0	0	161
8146	المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	114	0	0	0	0	8	0	0	0	0	106
8147	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي	51	0	0	0	0	22	0	0	0	0	29
8148	هيئة تنظيم العمل الاشعاعي والنووي	232	0	0	0	0	12	0	0	0	0	220
8151	هيئة تنظيم الطيران المدني	454	0	0	0	0	0	0	0	0	0	454
8153	دائرة الافتاء العام	37	0	0	0	0	0	0	0	0	0	37
8168	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	20	0	0	0	0	0	0	0	0	0	20
	المجموع	**4725**	**27**	**0**	**28**	**0**	**106**	**0**	**0**	**0**	**0**	**4674**
	اجمالي	**27412**	**610**	**866**	**66**	**53**	**540**	**2**	**2**	**0**	**0**	**28361**

جدول رقم (10)

تطور الوظائف العامة للوزارات والدوائر الحكومية للأعوام 2002-2011

حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة

البيـــان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نظام الخدمة المدنية										
الوظائف المصنفة	68490	64371	61807	59033	57218	48913	43485	40339	37035	36151
الوظائف غير المصنفة	64075	70217	75314	84823	92934	108129	117518	130792	135531	139403
الوظائف بعقود	432	625	738	752	873	704	623	610	620	541
المجمـوع	132997	135213	137859	144608	151025	157746	161626	171741	173186	176095
الأنظمة الخاصة										
عدد الوظائف	1017	1158	1189	1199	1855	4790	5767	5823	6049	6433
المجموع العام للوظائف	**134014**	**136371**	**139048**	**145807**	**152880**	**162536**	**167393**	**177564**	**179235**	**182528**

جدول رقم (11)

تطور الوظائف العامة للوحدات الحكومية للأعوام 2002-2011

حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة

البيـــان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نظام الخدمة المدنية										
الوظائف المصنفة	4593	4518	4421	3600	3610	3370	3404	2986	2779	2611
الوظائف غير المصنفة	14192	14043	14152	15190	15153	16320	18632	19724	19734	20826
الوظائف بعقود	591	453	370	301	313	255	215	209	228	250
المجمـوع	**19376**	**19014**	**18943**	**19091**	**19076**	**19945**	**22251**	**22919**	**22741**	**23687**
الأنظمة الخاصة										
عدد الوظائف	1351	1525	2308	2358	2598	2657	3718	4597	4725	4674
المجموع العام للوظائف	**20727**	**20539**	**21251**	**21449**	**21674**	**22602**	**25969**	**27516**	**27466**	**28361**